کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

علوم اللغة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دوري

(٢٠)

المجلد الخامس | العدد الرابع | ٢٠٠٢

رئيس التحرير
أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

نائبا رئيس التحرير
أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)
أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مدير التحرير
د. مجدى إبراهيم يوسف (حلوان)

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢)
أ.د. حسن حمزة (ليون ٢)
أ.د. حمزة المزينى (الرياض)
أ.د. رئيف جورج خورى (هيدلبرج)
أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن)
أ.د. عبده على الراجحى (الاسكندرية)
أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)
أ.د. مانفرد ڤويدخ (أمستردام)
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف (عين شمس)
أ.د. عبد الفتاح البركاوى (الأزهر)
أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

شماره ثبت ٩٠٨٣٢
تاریخ ١٣٨٣/٥/١٢

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب فصلي

ISSN 1110-2446

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات إلا بإذن كتابي من الناشر

قيمة الاشتراك السنوي:

٨٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد:

٢٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات:

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
- ظواهر صوتية فى كتاب البيان فى غريب القرآن لابن الأنبارى د. قبارى محمد شحاته	٩
- حروف العلة «دراسة لغوية» د. عبد الحميد عليوة مسعد	١٢٥
- مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوى عند سيبويه د. فكرى محمد سليمان	١٨٣

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

مصطلح علم الحديث
والتقعيد النحوى عند سيبويه

د. فكرى محمد سليمان
قسم اللغة العربية - كلية الألسن
جامعة عين شمس

مقدمة

موضوع هذا البحث هو : مصطلح علم الحديث والتقعيد النحوى عند سيبويه .

لقد كان علم الحديث من أهم العلوم التى حرص سيبويه على تعلمها منذ نشأته، فقد حضر حلقات علماء الحديث، الذين تلقى العلم على أيديهم حماد بن سلمة بن دينار البصرى، وقد أخطار سيبويه فى إعراب ونطق بعض الكلمات أمام حماد بن سلمة فصحح له حماد ما أخطأ فيه، وبسبب خطئه هذا، اندفع سيبويه نحو العلوم اللغوية ينهل من ينابيعها حتى أصبح إماما للعربية .

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثر سيبويه بمصطلحات علم الحديث عند تقعيده القواعد والأصول النحوية، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى معرفة المعايير التى استند إليها سيبويه عند إطلاقه الأحكام النحوية التى أصدرها على التراكيب المفترضة التى صنعها من أجل التفسير والشرح، والتراكيب المسموعة من العرب، مثل : صحيح ، حسن ، ضعيف، قبيح إلخ .

وهناك كتاب بعنوان : مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوى عند العرب [د. شرف الدين على الراجحى، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون تاريخ] .

يدور هذا الكتاب حول تأثر اللغويين بطريقة المحدثين فى اكتساب العلم، وطرق الأخذ، ونقد السند، والجرح والتعديل، والتصحيف والتحريف، ونقد المتن.

والدراسة السابقة تختلف فى موضوعها ونهجها عن الدراسة التى قام بها الباحث هنا، وأغلب ظن الباحث أن موضوع هذا البحث وهو مصطلح الحديث والتقعيد النحوى عند سيبويه لم يدرس من قبل.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أهم المراجع التى تناولت تدوين الحديث وكذلك التى اهتمت بمصطلح الحديث وأقسامه. كما اعتمدت على كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ - ١٩٧٩م.

وتتضمن هذه الدراسة النقاط التالية :

- تدوين الحديث .
- اهتمام سيبويه بتعلم الحديث، وأثر ذلك فى اتجاهه نحو العلوم اللغوية.
- مراعاة الدقة فى فصاحة النص اللغوى بين اللغويين والمحدثين.
- منهج سيبويه فى جمع اللغة.
- بين مصطلح الحديث ومصطلحات التقعيد عند سيبويه.
- أقسام الحديث : الصحيح ، الحسن ، الضعيف وأقسام كل قسم منها.
- التقعيد عند سيبويه .

- الأحكام النحوية عند سيبويه ومنها : صحيح مستقيم، حسن ، محال، جيد ، أجود ، ضعيف ، قبيح ضعيف ، خبيث ، خطأ ، ردئ . وارتباط هذه الأحكام بالظواهر التالية : الإعراب، التقديم والتأخير، العامل ، الحذف، الفصل ، بناء الكلام .
- الخاتمة ، وتتضمن أهم نتائج البحث.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مصطلح علم الحديث
والتقعيد النحوى عند سيبويه

الحديث :

المعنى اللغوى :

الحديث : نقيض القديم . وحدث أمر أى وقع . والحديث : الجديد من الأشياء . والحديث : الخبر يأتى على القليل والكثير . والجمع : أحاديث . والحديث : مايحدّث به المحدِّث .

ورجل حَدِث وحَدَث وحِدْث وحِدِّيث، ومُحدِّث بمعنى واحد : كثير الحديث حسن السياق له . كل هذا على النسب[1] .

الحديث : كل ما يتحدث به من كلام وخبر . والحديث : الجديد . يقال : هو حديث عهد بكذا : قريب عهد به[2] .

المعنى الاصطلاحى :

تطلق كلمة حديث على «ما أثر ونقل عن النبى محمد ﷺ من قول ، وفعل ، وتقرير ، وصفات .

ويراد بـ «التقرير» «مافعله أحد الصحابة أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقره ولم ينهه عنه» ، كما يراد بـ «الصفات » « أقوال الصحابة فى وصف الرسول ووصف الحالات التى يمر بها »[3] .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة : حدث .

(٢) المعجم الوسيط ، مادة : حدث .

(٣) د. بكرى شيخ أمين ، أدب الحديث النبوى ، دار الشروق بيروت - القاهرة ط. الخامسة ١٩٨١م. ١٤٠١ هـ . ص ١٠ .

مما تقدم من عرض للمعنى اللغـوى والاصطلاحى لكلمة «حديث» نلاحظ وجود علاقة بين المعنيين، فمن المعـانى اللغوية لمادة حدث : الخبر، والوقوع ، وهو مادل عليه المعـنى الاصطلاحى ، من إخبار الرسول لأمته بـأشياء وتقريره صلى الله عليه وسلم لأشياء حدثت من بعض الصحابة .

تدوين الحديث :

الحديث النبوى الشريف هو المصدر الـثانى من مصادر التشريع فى الإسلام بعد القرآن الكريم.

وقد نهى رسول الله ﷺ عن كتابـة الحديث أول الأمر فقد روى مسـلم فى صحيحـه أن رسول الله ﷺ قال: «لاتكتبوا عنى شيـئا إلا القرآن، ومن كتب عنى شيئاً غير القرآن فليمحه » .

ويرجع نهـى الرسول الكريم عن كـتابة الحديث فى أول الأمـر للأسباب[1] الآتية :

١ - خشية الرسول ﷺ اختلاط الحديث بـالقرآن الكريم ، وذلك بأن يجمع كاتب آية قرآنيـة بحديث نبوى فى صحيفة واحدة فـيؤدى ذلك إلى الخلط بينهما.

٢ - خشى الرسول ﷺ أن ينشغل المسلمون بالحديث عن القرآن الكريم.

٣ - أن النهى ربما كان موجهاً لمن لايجيد الكتابة ، أو فى حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة .

(١) د. بكرى شيخ أمين ، أدب الحديث النبوى ص ٣١-٣٢.

وعندما زالت الأسباب المتقدمة، أذن الرسول بكتابة الحديث، فقد حفظ الكثيرون القرآن الكريم، وأصبح التفريق بين القرآن والحديث واضحاً وضوحاً شديداً أمام الصحابة .

فقد رُوِى أن الرسول ﷺ لما فتح مكة قام فخطب فى الناس، فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال : «يارسول الله اكتبوا لى ، فقال عليه الصلاة والسلام : اكتبوا لأبى شاه » .

فقد سمح رسول الله ﷺ بالكتابة لأبى شاه. وبسبب حديث النهى وحديث الإباحة فى كتابة الحديث اختلف السلف من الصحابة فى حكم كتابة الحديث إلى طائفتين[1] :

الأولى : تكره كتابة الحديث ومنها : عمر ، وابن مسعود، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى ، وأبو سعيد .

الثانية : وقد أباحت كتابة الحديث ومنها : على ، وابنه الحسن، وأنس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأكثر الصحابة .

ثم أجمع الصحابة والتابعين بعد ذلك على جواز تدوين الحديث ، وقد بدأ تدوين الحديث فى القرن الأول الهجرى بصفة غير رسمية، فكان عبد الله ابن عمرو بن العاص، يكتب كل مايسمع من رسول الله ﷺ ، وجمع كل ما سمع فى صحيفة تسمى «الصادقة»[2] وقد اشتملت هذه الصحيفة على ألف

---

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م. ص ٨٨.

(٢) د. صبحى الصالح . علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، دار العلم للملايين ، بيروت، ط الخامسة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٦م. ص ٢٧، د. أحمد عمر هاشم، أضواء على مصطلح الحديث. دار المنار. القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ص ٣٨.

حديث وسميت «الصادقة» لأنها أصدق وثيقة فى كتابة الحديث فى عهد الرسول ﷺ .

فلم يرخص الرسول ﷺ بكتابة الحديث ترخيصاً مطلقاً ، ولم يمنع كتابته منعا مطلقاً ، وإنما كان متفاوتا بتفاوت الظروف والأشخاص الكاتبين[1] .

فتدوين الحديث بدأ فى عهد الرسول الكريم ﷺ بجانب ما حفظ فى صدور الصحابة رضوان الله عليهم، ولكن هذا التدوين لم يكن شاملاً وكثيراً.

وفى عهد عمر بن عبد العزيز بدأ تدوين الحديث بشكل عام، فقد ظهر الكذب والنفاق، وبدأ المنافقون فى وضع بعض الأحاديث تأييداً للفرق والشيع المختلفة ، كما اتسعت الفتوحات وتباعدت الأمصار، وخيف على ذهاب العلماء، فأدت كل هذه الأسباب إلى جمع الحديث وتدوينه حتى لايضيع على الأمة الإسلامية المصدر الثانى من مصادر التشريع وهو السنة النبوية التى هى بيان لكتاب الله سبحانه وتعالى .

فبدأ الخليفة عمر بن عبد العزيز فى الحث على جمع الحديث وتدوينه فى نهاية القرن الأول الهجرى ، فأرسل إلى أبى بكر بن حزم وأمره بكتابة الحديث .

ففى الموطأ للإمام مالك وصحيح البخارى فى كتاب العلم، أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن حزم : «انظر ماكان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولايقبل إلا حديث النبى ﷺ ، وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يُعَلَّم من لايعلم ، فإن العلم

(١) د. بكرى شيخ أمين . أدب الحديث النبوى ص ٣٨.

لايهلك حتى يكون سراً »[1] .

وقد رُوِى أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن شهاب الزهرى (ت١٢٤هـ) ، وقد كان عالم أهل الحجاز والشام وأحد الأئمة الأعلام الموثقين، فكان أول من دون بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم شاع التدوين فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى، فكان أول من جمعه :

- ابن جريج بمكة . (ت ١٥٠ هـ).
- ابن إسحاق (ت ١٥١ هـ) أو مالك (١٧٩هـ) بالمدينة .
- الربيع بن صبح (ت ١٦٠هـ) أو سعيد بن أبى عروبة (ت١٥٦هـ). أو حماد بن سلمة بالبصرة (ت ١٧٦ هـ) بالبصرة .
- سفيان الثورى (ت ١٦١ هـ) بالكوفة .
- الأوزاعى (ت ١٥٦ هـ) بالشام .
- معمر بن راشد (ت١٥٣ هـ) باليمن .
- جرير بن عبد الحميد (ت ١٨٨ هـ) بالرى .
- ابن المبارك بخراسان

فكل هؤلاء فى عصر واحد، فهم من أهل القرن الثانى الهجرى، ويلاحظ أن مما يتميز به هذا التصنيف فى القرن الثانى الهجرى، أن جمع الحديث كان جمعاً مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، كما يرى فى موطأ الإمام مالك، ومصنف أبى بكر(ابن أبى شيبة ت ٢٣٥هـ) .

---

(١) د. محمد أديب صالح، لمحات فى أصول الحديث. المكتب الإسلامى بيروت - دمشق، ط الرابعة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م ص ٦٧.

أما بدء إفراد الحديث النبوى بالتدوين مجرداً عن فتاوى الصحابة وأقوال التابعين فكان على رأس المائتين للهجرة »[1] .

سيبويه وعلم الحديث :

كان العلماء فى زمان سيبويه يهتمون أوّل مايهتمون بتعلم الفقه والحديث، وعندما نما سيبويه شغف بالعلم وأهله، وأقبل على تعلم الحديث والفقه، فصحب علماء الحديث، وحضر حلقاتهم العلمية، وكان من بين هؤلاء العلماء العالم المحدث اللغوى حمّاد بن سلمة بن دينار البصري.

وقد حرص سيبويه على التعلم على يد حماد ، فكان حمّاد من أوائل العلماء الذين وجهوا سيبويه ، ودفعوه إلى تعلم علم العربية. فقد روى نصر بن على أن سيبويه « كان يستملى من حماد بن سلمة يوماً : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أحد من أصحابى إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء » فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء ، فقال : لحنت ياسيبويه، فقال سيبويه : لاجرم! لأطلبن علماً لاتلحنني فيه أبداً ، فطلب النحو ، ولم يزل يلازم الخليل »[2] .

فقد أخطأ سيبويه فى ضبط كلمة « أبو» ولم ينطقها بالألف ظناً منه أنها اسم ليس، و «ليس» هنا أداة استثناء ، كما ذكر له ذلك عالم الحديث حماد بن سلمة ، ففى الرواية التى رواها الزبيدى فى طبقاته أن سيبويه عندما نطق

---

(١) د. محمد أديب صالح. لمحات فى أصول الحديث ص ٦٨ .

وانظر د. محمد محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين . سلسلة البحوث الإسلامية . مطبعة الأزهر الشريف بالقاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٤٣ - ٤٤.

(١) القفطى، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. جـ٢ ص ٣٥٠.

الكلمة مرفوعة « أبو الدرداء » رد عليه حماد قائلاً « لحنت ياسيبويه» ليس هذا حيث ذهبت وإنما « ليس » ها هنا استثناء ، فقال : سأطلب علما لاتلحننى فيه، فلزم الخليل فبرع »[1] .

فخطأ سيبويه فيما تقدم فى الروايتين السابقتين خطأ يرتبط بظاهرة الإعراب، ووظيفة الكلمة فى التركيب اللغوى ، وهو مادفع سيبويه إلى طلب علم العربية، وملازمته لمجالس علماء اللغة فى عصره، مثل مجلس الأخفش[2] مع يعقوب الحضرمى والخليل بن أحمد أستاذه الأول دون منازع.

ولم يكن خطأ سيبويه الإعرابى والذى يرتبط بعلم النحو هو الدافع الوحيد له فى طلب علم العربية ولزومه حلقات اللغويين والنحويين ، بل كان خطأه فى نطق بنية بعض الكلمات وتغيير وزنها والذى يرتبط بعلم الصرف دافعاً كذلك على تصميمه على تعلم علم العربية حتى برع فيه وأصبح إماما له .

وكان حمّاد بن سلمة أيضاً هو الذى نبّه سيبويه إلى أنه يلحن فى نطق بنيه بعض الكلمات ، فيروى أن عبيد الله بن معاذ العنبرى قال : «جاء سيبويه إلى حماد بن سلمة فقال له : أحدّثك هشام بن عروة عن أبيه فى رجل رَعُف فى الصلاة ؟ فقال : أخطأت يا سيبويه ! إنما هو رَعَف. فقال : فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه به حماد، فقال : صدق ، ومثل حماد يقول هذا . ورَعُف يجوز إلا أنها ضعيفة والكلام رَعَف »[3] .

---

(١) الزبيدى ، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط. الثانية ١٩٨٤، ص ٦٤.

(٢) الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض . ط. الثانية ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م ص ١١٨.

(٣) القفطى، إنباه الرواة على أنباه النحاة جـ٢ ص ٣٥٣.

فنُطْق سيبويه كلمة « رَعُف » بضم العين بدلاً من فتحها أوقعه فى «اللحن، لذلك هَمَّ إلى أستاذه الخليل ليشكوا له هذه الإهانة اللغوية التى لقيها من أستاذه حماد بن سلمة، ولقد لفت الخليل نظر سيبويه فى أول حياته العلمية إلى بعض الأحكام التى تطلق عند التقعيد اللغوى مثل الضعف ومايقابله من صحة وقوة، وهو ما أطلق عليه الخليل مصطلح الكلام حينما قال «والكلام رَعَف » فالكلام هنا عند الخليل هوالصحيح وهو المصطلح الذى ظهر فى رواية الزبيدى حيث قال : « فانصرف إلى الخليل فشكا إليه ما لقيه من حماد . فقال : صدق حماد ، ومثل حماد يقول هذا ، ورعف لغة ضعيفة ، والصحيح رَعَف »[1] .

ويعد هذا اللحن من أوائل الإشارات اللغوية التى تلقاها سيبويه على يد حمّاد بن سلمة المحدِّث اللغوى المشهور، والذى أكده الخليل بن أحمد .

وهناك حادثة أخرى ترتبط بوزن الكلمة وطريقة نطقها وأيضاً كتابتها ، كانت سبباً فى دفع سيبويه إلى تعلم العربية، فيقول الزجاجى : «حدثنا أبو جعفر قال : حدثنا ابن عائشة عبيد الله قال : حدثنا حماد بن سلمة قال : جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث ، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله ﷺ فقلت : « صعد رسول الله ﷺ الصفا » وهو الذى كان يستمل فقال « صعد النبى ﷺ الصفاء » فقلت : يا فارسى لاتقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية »[2] .

فتوجيه اللوم من الأستاذ إلى تلميذه عن طريق أسلوب النداء، وندائه بالنسب إلى موطنه الأصلى ، ربما أشعر سيبويه أنه ليس من أصحاب السليقة

(١) الزبيدى، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ص ٦٦ .

(٢) الزجاجى، مجالس العلماء . تحقيق عبد السلام هارون ص ١١٨ .

اللغوية، فهو ليس بعربى ، وهذا مادفع سيبويه دفعاً قوياً إلى حضور حلقات العلماء ينهل من علمهم حتىٰ أصبح إماما للعربية .

مما سبق يتبين لنا أن سيبويه اتبع طريقة الاستملاء، وكذلك الاستفسار والسؤال عند تعلمه علوم العربية ، وكانت الأولى على يد حماد ابن سلمة ، والثانية على يد أستاذه الخليل بن أحمد وهى الأكثر استعمالاً كما يتضح ذلك فى كتابه .

وقد ظل سيبويه متصلاً بعلم الحديث، حتى عندما كبر وأصبح يلقى دروسه فى حلقة خاصة به بالبصرة ، كان يذكر لرواده بعض الأحاديث.

فيروى أن محمد بن سلام قال : « كان سيبويه النحوى جالساً فى حلقته بالبصرة فتذاكرنا شيئاً من حديث قتاده ، فذكر حديثاً غريبا وقال : لم يرو هذا إلا سعيد بن أبى العروبة . فقال له بعض ولد جعفر بن سليمان ماهاتان الزائدتان يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يقال ، لأن العروبة هى الجمعة ، ومن قال عروبة فقد أخطأ فقال ابن سلام : فذكرت ذلك ليونس فقال : أصاب لله دره ! »[1] .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فقد حرص سيبويه أول ما حرص على حضور حلقات أهل الفقة والحديث، وقد ساعده على ذلك معرفة أحكام هذين العلمين وطريقة العلماء فيهما ، مما جعله يعكس تلك المعرفة على علم العربية عندما اشتد عوده ، وأحكم قواعد العربية ، فبدأت تظهر عنده بعض المصطلحات التى ألم بها من علم الحديث عندما أراد أن يقعّد للغة .

(١) الزبيدى ، طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧.

بين المحدّثين واللغويين :

لم يعرف علم من العلوم اهتماما شديداً برواته ومتنه مثلما عرف عن علم الحديث، فقد اهتم علماء الحديث اهتماما بالغاً براوى الحديث وكذلك بنص الحديث .

ولم يقنع علماء الحديث بأخذ الحديث من المدينة الموطن الأصلى للحديث، ولا من بلادهم التى نشأوا فيها، بل أرادوا أن يوسعوا دائرة سماعهم ، فرحلوا إلى جميع الأمصار يسمعون من أفواه العلماء مايطلبونه من أحاديث توثيقا للنصوص وتأكيدا لصحة السند.

وقد تكبد العلماء مشاق الرحلة ليحصلوا على مرادهم، ولو كان المراد حديثاً واحداً ، فيروى أن جابر بن عبد الله « ابتاع بعيراً فشد عليه رحله وسار شهرا حتى قدم الشام ليسأل عبد الله بن أنيس عن حديث فى القصاص . . . »[1] .

وقد اهتم علماء الحديث بدراسة الرواة دراسة دقيقة ترتبط بحياتهم العلمية والاجتماعية والعقلية فتتبعوا أحوالهم من حيث النشأة والتلقى، والعدالة أو الفسق، والضبط أو الغفلة ، والصدق أو الكذب ، وبسبب ذلك نشأ ما يسمى بعلم الجرح والتعديل ، وهو العلم الذى يتناول دراسة الرواة دراسة شاملة من جميع الجوانب التى تورث الشك أو الثقة بهم .

وكان الدافع الرئيسى إلى هذا التدقيق فى أحوال رواة الحديث هو صون حديث الرسول ﷺ من أى تغيير أو تبديل ، وكان يحدو العلماء فى ذلك قول ابن سيرين رضي الله عنه «إن هذا الحديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[2] .

---

(١) د. صبحى الصالح، علوم الحديث ومصطلحه ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٢) د. بكرى شيخ، أدب الحديث النبوى ص ٢٥ .

وقد اشترط علماء الحديث شروطاً محددة فيمن يحتج بحديثه وذلك « أن يكون عدلاً ضابطا لما يرويه ، وتفصيله أن يكون مسلما بالغا عاقلاً، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظا غير مغفل ، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطاً ، لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل من المعانى »[1] .

فالشروط الواجب توافرها فيمن يروى عنه الحديث أن يكون عدلا ضابطا، والعدالة معناها أن يكون مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، أما الضبط فمعناه أن يكون حافظا يقظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث منه، فاهماً بما يحيل من المعانى .

وقد وضع علماء الحديث ألفاظاً فى علم الجرح والتعديل فألفاظ التعديل على مراتب أربع هى :

الأول : هو ثقة ، أو متقن ، أو ثبت أو حجة ، أو يقال فى العدل حافظ أو ضابط ، فهو ممن يحتج بحديثه .

الثانية : صدوق أو محله الصدق أو لابأس به .

الثالثة : هو شيخ .

الرابعة : صالح الحديث .

وألفاظ الجرح أيضا علىٰ مراتب أربع هى :

أولها : هو لين الحديث . الثانية : هو ليس بقوي

الثالثة : ضعيف الحديث . الرابعة : هو متروك الحديث [2] .

---

(١) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .

(٢) الطيبى ، الخلاصة فى أصول الحديث تحقيق صبحى السامرائى ، مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ، ص ٩٠ - ٩٢ .

فأرفع الألفاظ فى أحوال رواة الحديث أن يقال حجة أو ثقة وأدناها أن يقال « كذاب ساقط »[1] .

المكان وعلاقته بالصحيح :

ارتبط المكان بالصحيح من الأحاديث النبوية، كما ارتبط أيضاً بالصحيح من اللغة ، فقد حدد علماء الحديث أصح الأحاديث وربطوها بأماكن معينة ، كما اجتهد علماء اللغة فى أخذ اللغة الصحيحة النقية من أفواه العرب فى أماكن محددة .

فنجد عند أهل الحديث أن أصح الأحاديث مارواه أهل المدينة يقول ابن تيمية « اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ، ثم أهل البصرة ثم أهل الشام ، وقال الخطيب : أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة فإن التدليس عنهم قليل والكذب، ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ، ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً ، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة مالیس لغيرهم مع إكثارهم، والكوفيون مثلهم فى الكثرة، غير أن رواياتهم كثيرة الدغل، قليلة السلامة من العلل ، وحديث الشاميين أكثر مراسيل ومقاطيع ، وما اتصل منه فإنه صالح والغالب عليه مايتعلق بالمواعظ »[2] .

وكما كان للمكان تأثير فى تحديد أصح الأحاديث ، كان له أيضاً أثر واضح فى تحديد الصحيح من اللغات فقد حدد علماء اللغة القبائل التى يؤخذ عنها

---

(١) ابن الصلاح. مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩ .

وانظر ابن كثير الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تاليف أحمد محمد شاكر ، دار الكتب بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ص ١٣٠ ، ١٤٨ .

(٢) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

اللغة الفصيحة، وربطوا ذلك بأماكن معينة، فيؤخذ عن سكان البادية الذين يعيشون وسط الجزيرة، ولايؤخذ عن سكان الحضر الذين يعيشون فى أطراف البلاد.

يقول السيوطى « والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط، ولاعن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون فى صلاتهم بغير العربية ، ولا من تغلب ولا من النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولامن بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولامن عبد قيس، لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولامن أهل اليمن أصلا لمخالطتهم الهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمة عندهم، ولامن حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم »[1] .

(١) السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. احمد محمد قاسم. مطبعة السعادة بالقاهرة، ط الأولى ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٥٦ - ٥٧.

فشرط جمع اللغة عند اللغويين هو نقاؤها وصفاؤها من الشوائب التى يمكن أن تعلق بها نتيجة لاختلاط أصحابها بغير العرب الذين لايجيدون العربية.

فسبب عدم أخذ اللغة عن بعض القبائل هو الاختلاط الذى يؤدى بالضرورة إلى فساد اللغة وحدوث اللحن، يقول ابن جنى : « إن علة امتناع أخذ اللغة عن أهل المدر هو ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضاً لوفشا فى أهل الوبر ماشاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى مايرد عنها »[1] .

إذن الأساس فى مسألة أخذ اللغة وتحرى الدقة فى نقلها عن قوم بعينهم هو المحافظة على الفصاحة والبعد عن الاضطراب والفساد اللغوي، سواء أكان الإقليم المأخوذ عنه هذه اللغة يمثل المدر أم الحضر.

فاهتمام علماء اللغة كان منصباً على اللغة الفصحى « ومن ثم فقد أهملوا تلك اللهجات التى أصبح البون بينها وبين الفصحى شاسعاً ولم ينظروا ويهتموا إلا باللهجات التى تقترب فى خصائصها من العربية الفصحى وهذه هى لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطىء »[2] .

وسبب الدقة فى جمع اللغة يرجع إلى ظهور وضع اللغة وتسرب الشك فى بعض الروايات « إذ يبدو أن بعض الرواة من الأعراب كان احترف صناعة

(١) ابن جنى ، الخصائص ، حققه محمد على النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م جـ٢ ص ٥ .

(٢) د. محمود فهمى حجازي، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة ، بدون تاريخ، ص ٢٢٥ .

النصوص غير الصحيحة ، يحشوها بالغريب من الألفاظ . . ومنهم من أخذ يضع أشعاراً ينسبها إلى شعراء سابقين، على حين أن أهل الشعر لايقرونها ولايعترفون بصحتها »[1] .

فاحتاط اللغويون فى قبول مايسمعون «فحدثنا على بن إبراهيم عن المعدانى عن أبيه عن أبى معاذ معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال « إن النحاريرربما أدخلوا على الناس ماليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت»[2] .

ونلحظ فى الرواية السابقة حرص علماء اللغة على اتباع منهج علماء الحديث فى الإسناد، وهو دقة التسلسل الإسنادى للخبر حتى يصل إلى قائله الأول، مع الفارق بين النصين، فنص الحديث نص لغوى تستنبط منه الأحكام والشرائع الدينية التى تنظم حياة البشر، أما النص اللغوى فهو مجرد نص تستنبط منه القواعد اللغوية سواء أكانت صوتية أم صرفية أم نحوية أم دلالية، وهى ترتبط جميعها بصحة وسلامة اللغة فى النطق والفهم.

«فالرواية اللغوية تختلف عن رواية الحديث فى أمر جوهرى هو توثيق الكلمة أو التركيب دون نظر إلى الحكم الوارد فى النص ، أكان صوابا أم خطأ»[3] .

لذلك كان على علماء اللغة أن يتحروا الثقة والصدق حتى يأمنوا ماليس من كلام العرب الفصحاء، يقول ابن فارس: «فليتحر آخذ اللغة . . أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا »[4] .

---

(١) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٣٩٦هـ ، ١٩٧٦م، ص ٢٧ .

(٢) ابن فارس ، الصاحبى، تحقيق أحمد صقر ، عيسى البابلى الحلبى بالقاهرة بدون تاريخ، ص ٤٨ .

(٣) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، ص ٢٧ .

(٤) ابن فارس، الصاحبى، ص ٤٣ .

وخوفاً من اتساع رقعة التزييف فى اللغة التى تؤدى بالضرورة إلى فساد اللغة ، أخذ علماء اللغة على عاتقهم ضرورة التصدى لموجه التزييف، ونهجوا نهج علماء الحديث فى نقد النصوص وتوثيق نسبة الكلام إلى قائله ، ويرى بعض الباحثين أن السبب الذى ألجأ النحاة إلى التشدد والتزمت فى أخذ اللغة يرجع إلى أن اللغة كانت مكتوبة وليست منطوقة « فلما لم تكن هذه اللغة بنت وقتها، وكانت مروية عن عصور سابقة جاهلية وإسلامية، اضطر النحاة إلى توثيق الرواية كما فعل رجال الحديث بالحديث »[1] .

الأخذ عن الثقة :

عنى أصحاب الحديث بالأخذ عن أهل الثقة والأمانة واهتموا بدراسة أحوال الرواة اهتماما بالغا، حتى إنهم بعد دراسة مستفيضة انتهوا إلى تحديد أوهى الأسانيد حتى لايشتبه أمر الحديث على الناس ويختلط عندهم المقبول منه بالمردود. ومثال ذلك قالوا «إن أوهى أسانيد أهل البيت عمرو بن شمر الجعفى عن جابر عن يزيد الجعفى ، عن الحارث بن عبد الله الأعور الهمدانى عن على رضي الله عنه »[2] .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

منهج سيبويه فى جمع اللغة :

تأثر سيبويه بمنهج المحدِّثين فى جمع اللغة من أفواه العرب الفصحاء الذين اشتهروا بالثقة والأمانة ، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم كان بطريقة غير مباشرة. وذلك عن طريق سماعه من شيوخه الذين سمعوا بدورهم من ذوى الثقة من العرب .

وقد أشار سيبويه كثيراً إلى منهجه فى السماع من أهل الثقة وحرص على أن يروى ذلك بنفسه إيماناً منه بضرورة السعى من أجل الوقوف على اللغة النقية

---

(١) د. تمام حسان، الأصول ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢م ص ١١١ .

(٢) د. محمد أديب صالح، لمحات فى أصول الحديث ص ١٩٤ - ١٩٥ .

الفصيحة الخالية من الشوائب .

وقد استعمل سيبـويه بعض الألفاظ التى تدل على اهتمامـه بأخذ اللغة من ذوى الثقة مثل :

السماع ، والتحديث ، والإخبار ، والتبليغ .

السماع : أما من السـماع فقد ذكر ما سمعـه بنفسه عن العرب، ومـاسمعه ممن يثق به أنه سمع من العرب.

فمن النوع الأول نجده يستعمل ضمير المفرد أو الجمع فيقول :

- وسمعت من أثق به من العرب . ١/ ٢٣٠ .
- وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به ١/ ٥٣ .
- سمعناه ممن يوثق بعربيته . ١/ ٧١، ١٥٥، ٣١٣ .
- وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون . ١/ ٣٣٠.
- سمعنا بعض العرب الموثوق به ١/ ٣١٩، ٣٢٠، ٤٢٣ .
- سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب . ١/ ٤٠٥.
- وسمعنا الثقة من العرب . ٢/ ٢٤٤ .
- سمعناه من أهل الثقة . ٣/ ١٣٧.
- وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب. ٣/ ٤٢٥.
- وسمعنا فصحاء العرب يقولون . ٣/ ٥٠٣.
- وسمعنا من يوثق به من العرب ٣/ ٥٤٩.
- سمعنا من نثق به من العرب[1] ٤/ ١٣٩.

(١) يدل اهتمام سيبويه وحرصـه على سماع اللغة النقية الصافية من أفواه الـعرب الفصحاء على أنه رحل إلى ينابيع اللغة، يجمع منها ما يستطيع حتى تعينه على استخراج قواعده وأحكامه .

ومن النوع الثانى وهو السماع غير المباشر عن العرب، يقول :

- هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. ١/ ٢٥٥ .
- وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ١/ ٣٠٤.
- وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول . ٢/ ١١٣ .
- سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم. ٢/ ٣٣٦ .
- وزعم من يوثق به ، أنه سمع من العرب من يقول . ٣/ ٢٦٥ .
- وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب. ٣/ ٢٩٤ .

التحديث (حدثنا) :

وهى عبارة ترتبط بمصطلح الحديث، وتبين مدى اهتمام العلماء بتتبع سلسلة السند حتى تصل إلى راويها الأول .

وقد اهتم سيبويه أن يكون المحدث من أهل الثقة والصدق فى القول، يقول :

- وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول. ١/ ٢٤٥، ٤/ ٤٧٢ .
- وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له . . . ١/ ٢٥٥ .
- وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول . ١/ ٢٧٩ .
- وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته. ٢/ ١١٠ .
- وحدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب . ٢/ ١١١ .

- حدثنا يونس وعيسى أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول. ٢/ ٣١٩.
- حدثنا أبو الخطاب « أنه سمع من العرب الموثوق بهم» ٢/ ٣٢٩، ٣/ ٥٤٦.
- وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون . ٢/ ٣٣٧.
- وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع أعرابياً يتكلم . . . ٢/ ١٥٢.
- وحدثنا من نثق به أن . . . ٣/ ٣٣٦.
- وحدثني من أثق به أنه سمع عربيا ٤/ ١٧٢.
- وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب. ٤/ ١٨٣.

الإخبار (أخبرني):

- أخبرني من أثق به أنه يقول ٣/ ٤٦٢.

التبليغ (بلغني):

- وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون . . . ٢/ ٣٥٩.
- وبلغنا أن أهل المدينة. ٣/ ٥٠.

فقد تأثر سيبويه بأهل الحديث تأثرًا واضحًا في طريقة جمعه اللغة فأخذها عن ذوى الثقة والأمانة ، فقد روى كثيرا عن أساتذته وهم أهل الثقة والعدل منهم : الخليل بن أحمد، وأبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، وكان من رواة الحديث، عرف بالثقة والأمانة في الحديث واللغة.

ويبدو أن سيبويه كان إذا قال : حدثنى من أثق بعربيته فإنما كان يعنى أبا زيد الأنصارى، يقول أبو الطيب اللغوى « وقد أخذ عن أبى زيد اللغة أكابر الناس ، منهم سيبويه وحسبك. قال أبو حاتم عن أبى زيد : كان سيبويه يأتى مجلسى وله ذؤابتان . قال : فإذا سمعته يقول « حدثنى من أثق بعربيته » فإنما يريدنى »[1].

وفى رواية ابن قتيبة « فإنما يعنينى »[2] .

ولمكانة سيبويه العلمية، كان أبو زيد يرى أن رواية سيبويه عنه تعد نوعا من الفخرو والاعتزاز بين العلماء يقول السيرافى : « وذكر أبو زيد النحوى كالمفتخر بذلك بعد موت سيبويه قال : كل ماقاله سيبويه وأخبرنى الثقة فأنا أخبرته »[3].

ويبدو أن أبا زيد الأنصارى كان معروفا بالثقة بين علماء عصره، فقد ذكر يونس أنه من أهل الثقة، يقول السيوطى: « وكان يونس يقول: حدثنى الثقة من العرب، فقيل له : من الثقة ؟ قال : أبو زيد . قيل له : فلم لا تسميه ؟ قال : هو حى بعد فأنا لا أسميه »[4].

ولقد حرص علماء اللغة بعد سيبويه على توثيق المادة اللغوية فاهتموا بالبحث عن أحوال اللغات ورواتها متأثرين فى ذلك بمنهج المحدِّثين، فاستعملوا بعض مصطلحات علماء الحديث كالآحاد ، والمرسل والمنقطع .

---

(١) أبو الطيب اللغوى، مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م . ص ٧٤ .

(٢) الزبيدى ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٦٧ .

(٣) السيرافى [أبو سعيد الحسن بن عبد الله] أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزينى، محمد عبد المنعم خفاجى، مصطفى البابلى الحلبى بمصر، ط الأولى ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م ص ٣٧ .

(٤) السيوطى، كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو ، ص ٧٤ وانظر المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى جـ١ ص ١٤٣ .

صحيح أن درجات النقل اللغوى لم تتنوع كشأنها لدى المتحدثين، فهؤلاء قد وجدت لديهم أنواع كثيرة ذات ألقاب مختلفة كالآحاد، والغريب، والمرسل، والمنقطع، والمتصل والمرفوع[1].

وقد قسم أبو البركات الأنبارى النقل الصحيح للكلام العربى الفصيح إلى قسمين : تواتر وآحاد . فأما التواتر فلغة القرآن، وماتواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعى من أدلة النحو. وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة وأن يكون ناقله عدلا رجلا كان أو إمرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط فى نقلها ما اشترط فى نقله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله»[2].

ويقول أيضا : «واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لايجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب»[3].

ونلاحظ أن أبا البركات الأنبارى متأثر بطريقة أهل الحديث ومصطلحاتهم فى كلامه عن النقل اللغوى وانقسامه إلى تواتر وآحاد.

---

(١) د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، ص ٢٤.

(٢) السيوطى، كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو، ص ٨٥ ، ٨٦. وانظر له المزهر فى علوم اللغة حققه محمد أحمد جاد المولى وآخرين، عيسى البابلى الحلبى بالقاهرة، بدون تاريخ . جـ١ ص ١٣٨.

(٣) السيوطى، المزهر فى علوم اللغة و أنواعها جـ١ ص ١١٤ .

بين مصطلح الحديث ومصطلحات التقعيد عند سيبويه :

اولاً : مصطلح الحديث :

عنى علماء الحديث بما سموه « مصطلح الحديث »[1]، وعرفوه كذلك باسم « الاصطلاح » .

« وكلمة (اصطلاح) تعنى الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، وبهذا المعنى استخدمت أيضاً كلمة (مصطلح) »[2].

فقد اتفق علماء الحديث كغيرهم من علماء العلوم الأخرى على استخدام كلمات محددة ذات دلالة معينة للتعبير عن المفاهيم التى يريدونها من علم الحديث.

اقسام الحديث :

وضع علماء الحديث بعض المصطلحات التى تشير إلى نوع الحديث من حيث الصحة أو الضعف ، وكان الحديث فى عصر الإمام أحمد بن حنبل وقبل الترمذى ينقسم إلى قسمين هما :

أ - الصحيح ب - الضعيف .

ثم جاء أبو عيسى الترمذى وجعل الحديث ثلاثة أقسام هى : الصحيح، والحسن، والضعف. فالترمذى هو أول من قسم الحديث إلى الأقسام الثلاثة

---

(١) ويطلق عليه أيضا « علم مصطلح الأثر » ، وعلم أصول الحديث ، وعلم الحديث دراية ، وعلوم الحديث. انظر عبد الوهاب عبد اللطيف ، المعتصر من مصطلحات أهل الأثر، مطبعة الفجالة بالقاهرة. ط. الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م ص ٤ - ٥ .

(٢) د. محمود فهمى حجازى ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، د. ت ص ٨ .

السابقة، «ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله »[1].

ثم وضع أهل الحديث بعض المصطلحات تحت المسميات الثلاثة السابقة . ونتناول هنا مصطلحات الحديث على النحو التالى :

أ - الصحيح :

المعنى اللغوى :

صَحَّ الشئ يصح صُحّا وصِحّة وصحَاحاً : برئ من كل عيب أو ريب يقال: صحّ المريض وصحّ الخبر، وصحّت الصلاة ، وصحّت الشهادة، وصح العقد فهو صحيح .

والصحيح : السليم من العيوب والأمراض[2]، والصحيح من الشعر: ماسلم من النقص[3].

المعنى الاصطلاحى :

الصحيح : «هو الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا[4].

ويقول عنه ابن كثير « حد الصحيح أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى منتهاه ، من صحابى أو من

---

(١) ابن تيمية ، أبو العباس أحمد، علم الحديث ، تحقيق وتعليق موسى محمد على ، عالم الكتب بيروت، ط الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م : ص ٨٢ .

(٢) المعجم الوسيط مادة : صحح .

(٣) لسان العرب مادة : صحح .

(٤) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م ص ٧ - ٨ .

دونه، ولايكون شاذا ولا مردودا، ولا معللا بعلة قادحة، وقد يكون مشهوراً أو غريباً »[1].

فالحديث الصحيح لابد أن تتوافر فيه بعض الشروط حتى يصح أن يطلق عليه مصطلح الصحة، وهذه الشروط هى :

١ - اتصال السند : أى يكون كل راو أو كل رجل من رجال الإسناد قد روى عمن قبله وهكذا من أول الإسناد إلى آخره حتى يصل إلى رسول الله ﷺ .

٢ - عدالة الرواى : والمراد بعدالته أن يكون موثوقا به فى دينه وذلك بأن يكون مسلما بالغا عاقلاً سالما من أسباب الفسق .

٣ - ضبط الراوى : والمراد بضبطه أن يكون موثوقاً به فى روايته، وذلك بأن يكون الرواى حافظا متيقظا لما يرويه، حافظاً لروايته إن كان يروى من حفظه ، وضابطا لكتابه إن كان يروى من الكتاب .

٤ - أن يكون الحديث خالياً من الشذوذ ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وأرجح، فيجب ألا يخالف الثقة من هو أوثق وأرجح منه من الرواة .

٥ - ألا يكون الحديث معللا بعلة قادحة ، والعلة وصف خفى يقدح فى قبول الحديث، ويكون ظاهره السلامة منه[2].

فالصحيح من الحديث ما اجتمع فيه شروط الصحة وهى اتصال السند، وعدالة الراوى وضبطه ، وخلا من الشذوذ ومن العلة ، فإن فقد الحديث شرطا من الشروط السابقة خرج من أن يكون صحيحاً ، وانتقل إلى نوع آخر

(١) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث - ص ٢٩ .

(٢) انظر د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ، ص ٥٢ - ٥٥ .

هو الحسن أو الضعيف .

فهناك علاقة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى وهى الخلو من النقص والعيوب .

وينقسم الحديث الصحيح - من حيث السند والنص إلى قسمين هما:

أ - صحيح لذاته. ب - صحيح لغيره .

أ - صحيح لذاته :

وهو الحديث الذى اشتمل على أعلى صفات القبول وهى :

- اتصال السند .
- عدل الراوى وضبطه
- خلوه من الشذوذ والعلة

فالصحة هنا نابعة من ذاته ، أى من السند والمتن لامن حديث آخر خارج عنه .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ب - صحيح لغيره :

وهو الحديث الذى قصر شرط ضبطه ، بأن كان غير تام الضبط، وهو الحديث الحسن الذى جبر قصوره عن طريق تعدد الروايات ، فانتقل إلى مرتبة الصحة، غير أن هذه الصحة جاءته من طريق آخر فسمى صحيحاً لغيره[1]، فالحديث هنا هو :

الحديث الحسن لذاته + تعدد طرق الرواية بشرط الاتصاف بالصدق ← صحيح لغيره.

(١) انظر ، د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ص ٦٢ .

فقد صحح لأمر خارج عنه ، فالحسن لذاته إذا روى من وجه آخر انتقل إلى مرتبة الصحيح ، لأنه قوى من الجهتين، لأن راوى الحديث الحسن متأخر «عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروى مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين ، وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى بدرجة الصحيح»[1].

وقد ساوى بعض العلماء بين الجيد والصحيح من جهة الإسناد «فالجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى حينئذ الجيد و الصحيح كالذى نرى فى قول أحمد بن حنبل ، وهو يتحدث عن أصح الأسانيد : (أجود الأسانيد الزهرى عن سالم عن أبيه) »[2].

والحديث الصحيح يوصف بأوصاف منها :

- المسند .
- المتصل .
- المتواتر
- الآحادى.
- الغريب
- المشهور.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

« فالحديث الصحيح يسمى « غريبا » إذا تفرد براويته واحد ثقة، وتكون غرابته فى المتن تارة وفى الإسناد تارة أخري، ويسمى «مشهورا» إذا اشتركت جماعة فى روايته عن الشيخ الثقة »[3].

وهذه الأوصاف السابقة بالإضافة إلى أوصاف أخرى[4] مثل : جيد، مجود، وقوى، وثابت ، ومحفوظ ، ومعروف . وصالح، ومستحسن ،

---

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاحَ فى علوم الحديث ص ١٧ .

(٢) د. محمد أديب صالح ، لمحات فى أصول الحديث ، ص ١٨٩ .

(٣) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث و مصطلحه ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٤) هذه الأوصاف يوصف بها الحديث الحسن أيضا .

لاتقلل من دقة مصطلح «الصحيح» ، «فليس من الضرورى أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذى يدل عليه »[1].

فمصطلح «صحيح» عندما يطلق على الحديث إنما يعنى صحة الحديث متناً وسنداً ، والمصطلح هنا مكون من كلمة واحدة، وهى أقوى من عبارة : صحيح الإسناد .

مضاف + مضاف إليه .

إذ إن هذه العبارة « تعنى صحة السند من غير أن تستلزم صحة المتن، لجواز أن يكون فى المتن شذوذا أو علة »[2].

لأن المصطلح فى هذه الحالة السابقة قد أشار إلى صحة السند دون صحة النص، فالعبارة حددت مفهوم الصحة فى جانب دون الآخر ، أما إطلاق كلمة صحيح دون قيد ، فإن ذلك يعنى تحقق الصحة فى كل من السند والنص معاً.

ب - الحسن :

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

المعنى اللغوى :

حسُن يحسُن حُسْناً : جَمُل . فهو حَسَن واستحسن الشئ : عدّه حسناً[3].

(١) د. محمود فهى حجازى ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص ١٥.

(٢) د. بكرى شيخ أمين ، فى أدب الحديث النبوى ، ص ٨٥.

(٣) المعجم الوسيط مادة : حسن .

المعنى الاصطلاحى:

الحسن فى اصطلاح الترمذى هو « ماروى من وجهين، وليس فى رواته من هو متهم بالكذب ، ولاهو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة»[1].

ويروى عن أبى سليمان الخطابى أن الحسن « ماعرف مخرجه واشتهر رجاله وقال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذى يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء »[2].

ويرى ابن الصلاح أن التعريفين السابقين للحديث الحسن لايتضح فيهما الفرق بين الحسن والصحيح فيقول «وليس فيما ذكره الترمذى والخطابى مايفصل الحسن من الصحيح وقد أمعنت النظر فى ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم، فتنقح لى واتضح أن الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذى لايخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب فى الحديث . . . ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روى مثله أو نحوه من وجه آخر . . . » .

الثانى : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ؛ لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والإتقان . . . »[3].

ويرى ابن كثير أنه قد عسر على أهل الحديث التعبير عن الحديث الحسن؛ لأنه يقع وسطا بين الصحيح والضعيف، واعترض على تعريف الخطابى السابق

---

(١) ابن تيمية، علم الحديث ، ص ١٠١ .

(٢) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ١٥ .

(٣) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ١٥ - ١٦.

فقال أما قول الخطابى بأن الحسن هو ماعـرف مخرجه واشتهر رجاله « فالحديث الصحيح كذلك ، بل والضعيف »[1].

مما سبـق يمكن تعـريف الحديث الحسـن بأنه : ما اتصـل سنده بنـقل عدل خفيف الضبط ، وسلم من الشذوذ والعلة .

وبهـذا يكون الحـديث الحسـن قد اشتـمل عـلى معـظم شروط الحـديث الصحيـح ، غير أنه يخالـفه فى شرط الضبـط والإتقان فإن العدل فـى الحديث الصحـيح يتسم بـالضبط التام، إلا أنـه فى الحديث الحسـن يقل ضبطـه ، فهو خفيف الضبط، فالفرق بين الصحيح والحسن فى شرط واحد هو الضبط ، أما باقى الشروط فتوجد فيهما معا بدرجة واحدة .

فهناك صلة بين المعنى اللغوى والمـعنى الاصطلاحى للحديث الحسن، وهى عدم وجود الـنقص والخلـو من العيـوب، لأن الحديث الحسـن يعد نوعـاً من الصحيح عند بعض العلماء كالذهبى[2].

أقسام الحسن :

ينقسم الحديث الحسن إلى قسمين :

١ - حسن لذاته :

وسمى حسنا لذاته، لأن الحسن ناتج من شئ فيه .

٢ - حسن لغيره :

وهو الذى فى إسناده مستور لم تتحقق أهـليته، وهو غير مغفل، ولا كثير

---

(١) ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ٥٣ .

(٢) انظر د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه، ص ١٦٠ .

الخطأ فى روايته، ولا متهم بالكذب ويكون متنه معضدا بمتابع أو شاهد[1].

فأصل الحسن لغيره هو الحديث الضعيف، ثم يأتى ما يعضده فينتقل بسبب العاضد إلى مرتبة الحسن فهو على النحو التالى :

ضعيف + تعدد طرق روايته ← الحسن

فالحسن هنا من أمر خارج عنه، لذا سمى حسنا لغيره فشرط الضعيف هنا أن يكون راويه غير متهم بفسق أو كذب، فإذا روى من أوجه أخرى انتقل إلى الحسن ، ولم يكن ضعفه لسوء حفظ راويه الصدوق الأمين، بل لأنه يرسل أويدلس، أو لأنه مجهول، وموافقة الضعيف لفسق راويه أو كذبه لاتوصله إلى مرتبة الحسن[2].

فالضعيف يرتقى إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما :

أ - أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه .

ب - أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، أو انقطاع فى سنده أو جهالة فى رجاله[3].

الجمع بين مصطلحين فى مسمى واحد :

جمع الترمذى مصطلح « حسن » ومصطلح « صحيح » فى عبارة واحدة فقال هذا حديث «حسن صحيح» ، ويرى ابن الصلاح فى قول الترمذى السابق إشكالا « لأن الحسن قاصر عن الصحيح . . . ففى الجمع بينهما فى حديث

(١) انظر د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه . ص ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) عبد الوهاب عبد اللطيف ، المعتصر من مصطلحات أهل الأثر . ص ١٤ .

(٣) د. محمود الطحان . تيسير مصطلح الحديث ، مطابع دار التراث العربى. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، ص ٤١.

واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته »[1].

والجواب عند ابن الصلاح على الإشكال السابق يتلخص فى نقطتين[2] هما:

١ - أن الحديث روى بإسنادين أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح.

٢ - أن من « قال حسن صحيح » أراد بالحسن معناه اللغوى ، وهو ماتميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى الاصطلاحى .

ويعترض ابن كثير على النقطة الأولى وهى القول بأن الحديث هنا قد روى بإسنادين أحدهما يقتضى الحسن والآخر يقتضى الصحة يقول » وهذا يرده فى بعض الأحاديث :

هذا حديث حسن صحيح ، لانعرفه إلا من هذا الوجه »[3]. أى أن الحديث هنا ليس له إلا إسناد واحد.

ويرى ابن كثير أن عبارة « حسن صحيح » هى درجة من درجات المصطلح فهى تقع وسطا بين الصحيح والحسن.

يقول « فعلى هذا يكون ما يقوله فيه « حسن صحيح » أعلى رتبة عنده من الحسن ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن »[4].

مما تقدم تكون رتبة الحديث من حيث الصحة والحسن من الأعلى إلى الأدنى على بالنحو التالى :

---

(١) ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاحَ فى علوم الحديث ص ١٩ .

(٢) انظر المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٣) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص ٦١.

(٤) المرجع السابق ، ص ٦٢ .

١ - حديث صحيح .

٢ - حديث حسن صحيح .

٣ - حديث حسن .

وقد ذكر الترمذى بعض المصطلحات مصحوبة بالوصف مثل :

- صحيح غريب .
- حسن غريب .
- حسن صحيح غريب . والمقصود هنا أن الرواية جاءت من وجه واحد .

والغريب ما تفرد به واحد، والغرابة تكون فى المتن كما تكون فى الإسناد[١]، فعبارة « حسن صحيح غريب » معناها أن الحديث حسن عند قوم، صحيح عند قوم آخرين[٢].

وقد مزج الترمذى بين الجودة والحسن فى عبارة واحدة فقال : هذا حديث جيد حسن .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ويرى أن العبارة السابقة توقع الحديث فى مرتبة بين الحسن لذاته والصحيح ، فتكون رتبة الحديث الذى يقال عنه :

«جيد حسن» من حيث الصحة والحسن على النحو التالى :

- صحيح .
- جيد حسن .
- حسن لذاته .

---

(١) انظر ابن كثير . الباعث الحثيث فى شرح علوم الحديث . ص ٢٣٦ .

(٢) د. محمود الطحان ، تيسير مصطلح الحديث ، ص ٣٨ .

- فعبارة « جيد حسن » تعنى عند الترمذى ارتقاء الحديث « عن الحسن لذاته وتردده فى بلوغ الصحيح، فهو حسن لذاته، وصحيح لغيره، وذلك يعنى أن التعبير بالجودة يشمل الحسن كالصحيح»[1].

فكأن عبارة « جيد حسن » تساوى عند الترمذى عبارة «حسن صحيح» فالعبارتان عنده فى مرتبة واحدة فهما تقعان بين الحسن لذاته والصحيح .

جـ - الضعيف:

الحديث الضعيف هو « كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولاصفات الحديث الحسن »[2].

فتعريف الحديث الضعيف كما هو واضح فيما سبق تعريف سلبى أى أنه يعتمد على نفى صفات الحديث الصحيح وكذلك الحسن عن الحديث الضعيف، فهو أدنى رتبة من الحديث الصحيح والحديث الحسن، لفقده صفة أو أكثر من صفات الصحيح أو الحسن وهى :

١ - اتصال السند.

٢ - العدالة والضبط.

٣ - عدم الشذوذ .

٤ - عدم العلة .

٥ - أن يروى الحديث من وجه آخر ، إذا كان فى إسناده راو سئ الحفظ أو مستور لم تعرف أهليته غير متهم بالكذب ولا بكثرة الغلط .

فإذا فقدت صفة أو أكثر من الصفات السابقة انتقل الحديث إلى مستوى الضعف .

---

(١) د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه . ص ١٦٢.

(٢) ابن الصلاح . مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث . ص ٢٠ .

أقسام الحديث الضعيف :

ينقسم الحديث الضعيف إلى أقسام متنوعة باعتبار فقده صفة من صفات الصحة أو أكثر أو جميعها، ومن هذه الأقسام ما يلى :

الموضوع ، والمقلوب ، والشاذ[1]، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل[2].

وتستعمل بعض مصطلحات علم الحديث المندرجة تحت مصطلح الضعيف فى وصف الرواية اللغوية مثل المرسل ، والمنقطع .

فتوصف الرواية اللغوية أحياناً بالإرسال والانقطاع ، والمقصود منهما انقطاع مصدر النص وإرساله، وليس المراد أن النص «مرسل من النبى ﷺ أو منقطع السند إليه، فلسنا بصدد رواية حديث نبوى شريف ، وإنما هى رواية نص لغوى قد يكون مصدره أعرابيا معروفا أو مجهولا»[3].

وقد ذكر بعض علماء الحديث أوصافا أخرى للحديث المقبول من ذلك: الجيد ، والقوى . «والجودة قد يعبر بها عن الصحة، فيتساوى الجيد والصحيح إلا أن المحقق منهم لايعدل عن الصحيح إلى الجيد إلا لنكته كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته، ويتردد فى بلوغه الصحيح»[4].

---

(١) قال الشافعى : الحديث الشاذ « هو أن يروى الثقة حديثا يخالف ماروى الناس : وليس من ذلك أن يروى مالم يرو غيره » والمقصود بالناس هنا هم أهل الثقة . مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٧٩.

(٢) ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٦٣ .
وانظر ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ٢٠ .

(٣) د. عبد الصبور شاهين . دراسات لغوية . ص ٢٨ .

(٤) د. أحمد عمر هاشم، أضواء على مصطلح الحديث ، ص ٩٦ .

فالجيد عند بعض علماء الحديث هو ما كان أقل درجة من الصحيح أى ما كان بين الحسن والصحيح ، وكذلك الحديث القوى .

مصادر التقعيد النحوى عند سيبويه :

اعتمد سيبويه على بعض المصادر اللغوية التى استمد منها قواعده وأحكامه، وهى :

- القرآن الكريم ، وهو الأساس[1] الأول فى الاستشهاد .
- الشعر والرجز .
- العبارات المروية[2] عن العرب . ومنها التى سمعها بنفسه أو سمعها ممن يوثق بسماعه من العرب.
- الأمثال .
- المسائل المفترضة. وهى التى صنعها سيبويه من أجل المحافظة على القواعد المقررة، وكذلك العناية بظاهرة القياس اللغوى.
- الحديث النبوى الشريف[3]. وإن كان سيبويه لم يصرح بأنها أحاديث مروية عن الرسول ﷺ ، وقد كانت قليلة جدا بالنسبة لباقى المصادر .

---

(١) د. خديجة الحديثى، دراسات فى كتاب سيبويه ، ص ١٤ .

(٢) انظر . على النجدى ناصف . سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب بالقاهرة ، ط الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . ص ١٤٢ ، ١٤٣ . .

(٣) لم يذكر سيبويه سوى أربعة أحاديث . انظر د. مصطفى جطل، نظام الجملة، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية ، حلب ، ١٩٨٢م . جـ٢ ص ٤٧٣. وانظر د. محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية فى النحو العربى، مكتبة دار العلوم ١٩٧٩م ص ٣٩-٤٠.

التقعيد عند سيبويه :

اهتم سيبويه ببيان الصحيح وغير الصحيح من التراكيب اللغوية وسمى الصحيح أحيانا بالمستقيم، لبعده عن الانحراف اللغوي، وقد عنى فى صفحات كتابه بتوضيح المقصود من الاستقامة اللغوية وكذلك المحال منها .

والاستقامة عنده تعنى شيئين :

١ - الصحة التركيبية.

٢ - الصحة الدلالية المترتبة على الصحة التركيبية .

يقول سيبويه « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيك غدا . وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسآتيك أمس وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيك . وأشباه هذا وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس »[1] .

فالمستقيم عند سيبويه ثلاثة اقسام هي:

- مستقيم حسن.
- مستقيم كذب .
- مستقيم قبيح .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٥ - ٢٦ .

فالأول وهو المستقيم الحسن يمثل أعلى درجات الاستقامة، لاشتماله على الصحة التركيبية وكذلك الدلالية.

والصحة التركيبية تعنى عند سيبويه الآتى :

- حسن اختيار الأصوات التى تتألف منها المفردات.
- اختيار المفردات التى تتفق مع الوزن العربى.
- حسن تأليف الكلام بوضع المفردات فى موضعها الصحيح.
- مراعاة الوظائف النحوية التى تشغلها المفردات.
- إقامة العلاقات المناسبة بين المفردات .

ومثّل لذلك بجملة .

أتيتك أمس. وسآتيك غداً .

فعل + فاعل + مفعول + ظرف

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أما النوع الثانى وهو المستقيم الكذب ، فكذبه يرجع إلى مخالفة الصحة الدلالية من جهة الحقيقة .

ومثّل له بقوله . حملت الجبل

وشربت ماء البحر .

فالاستقامة أى الصحة التركيبية بكل شروطها متمثلة فى المثالين السابقين، إلا أن الكذب يرجع إلى عدَم استطاعة المتكلم فعل الحدث على وجه الحقيقة، فلا يستطيع حمل الجبل ولا شرب ماء البحر. أما إذا حمل المعنى على المجاز، فالكلام مقبول حينئذ.

والنوع الثالث وهو المستقيم القبيح، وقبحه يرجع إلى وضع الشئ فى غير موضعه أى مخالفة الأصل المحدد من قبل النحويين، وقد مثل له سيبويه بقوله :

- قد زيدا رأيت .
- كى زيدا يأتيك .

والتركيبان السابقان خالفا قاعدة الاختصاص ، وكذلك قاعدة الترتيب بين العناصر اللغوية المكونة لهما .

فالأداتان : قد ، وكى . تختصان بالدخول على العنصر الفعلى فى الجملة ، فلا يمكن أن يقال :

- قد علىٌ .

أو - كى خالد .

فهذا مخالف للتركيب اللغوى ، فكسر قاعدتى الترتيب والاختصاص، أدّيا إلى قبح التركيب .

فالقبح هنا لاعلاقة له بالمعنى المراد من التركيب، إنما يرتبط أساساً بعدم مراعاة المتكلم لحسن ترتيب العناصر المكونة للكلام. فهناك شروط محددة لصحة التركيب لابد من مراعتها حتى يوصف بالاستقامة الحسنة، فلو قال المتكلم : زيدا قد رأيت . لاستقام الكلام ووصف بالحسن.

أما وضع عنصر واحد أو أكثر فى غير موضعه فيؤدى إلى نقل التركيب إلى مستوى آخر هو المستقيم القبيح .

أما المحال فقد قسمه سيبويه قسمين هما :

- محال .
- محال كذب .

وعـرف المحال مـــن الكلام بأنه ما انـتقض أول الكلام بآخـــره، ومثل له بقوله :

- أتيتك غداً .
- سآتيك أمس .

فقد انـتقض الزمن بـين أول الكلام وآخره فى المثـالين السابقـين ولم يراع الزمن بين الفعل والظرف، لأنّ الظرف يتعلق بـالفعل ولابد من المطابقة الزمنية بينهما.

ففى المثال الأول يـدل الفعل على وقوع الحدث فى الزمـن الماضى ثم جاء الظرف معبرا عن زمن الاستقبال ، فحدث تـناقض زمنى بين الظرف ومتعلقه ، فأدى ذلك التناقض إلى استحالة قبول التركيب.

والاستحاله هنا ترتبط بعدم مراعاة حـسن اختيار المفردات الدالة على الزمن واتفاقه بين عناصر التركيب.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فلو قال قائل :

أتيتك أمس .

وسآتيك غداً .

لأصبح التركيب - بعد مراعاة الزمن بين عناصره - مستقيما حسناً.

والمحال الكذب هو ما تحقق فيه شيئان :

أ - عدم مراعاة اتفاق الزمن بَين عناصر التركيب .

ب - عدم تحقق الفعل (الحدث) على وجه الحقيقة .

ومثل سيبويه لذلك بقوله :

- سوف أشرب ماء البحر أمس .

فالفعل المضارع «أشرب» قد سبق بالأداة « سوف » فدل على الاستقبال ، ثم جاء الظرف « أمس » الذى يدل على المضى ، وهو يتعلق بالفعل « أشرب » أى يرتبط به معنويا، فأدى هذا التناقض الزمنى إلى جعل التركيب من النوع المحال .

ثم أضيف إلى كسر قاعدة الاتفاق الزمنى بين الفعل والظروف عدم استطاعة المتكلم تحقيق الحدث ، وهو شرب ماء البحر على وجه الحقيقة، فأصبح التركيب لذلك من النوع المحال الكذب .

فقد فرق سيبويه فى الأمثلة السابقة بين نوعين من الكلام .

أ - المستقيم ، وهو الصحيح نحويا ودلاليا .

ب - المحال ، وهو مالايمكن تحققه فى الواقع، لفقده بعض شروط الصحة اللغوية .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وهذه التقسيمات اللغوية للمستقيم والمحال من الكلام ، والتى ذكرها سيبويه فى أول صفحات كتابه « لم يعد إليها فيما بعد فى الكتاب ، لأن هذه المتتابعات الصوتية التى تؤلف جملا غير صحيحة دلاليا مثل :

- أتيتك غدا .
- وسآتيك أمس.
- وحملت الجبل . . .

ليس لها معنى مفيد، وينبغى أن يتوجه الجهد والاهتمام والعناية إلى ماله معنى من الكلام » [1].

وقد عاد سيبويه إلى هذه الأحكام منفردة فتحدث عن المستقيم، والمحال. فنراه ينظر إلى المعنى المراد من الكلام، ويحكم على الكلام بالاستقامة من خلال هذا المعنى المراد، ففى قولك :

والله إن أتيتنى آتيك

يكون آتيك على معنى النفى أى : لا آتيك، أما إن كان على إرادة الإتيان فلا يجوز ، يقول سيبويه : «فإن أردت أن الإتيان يكون ، فهو غير جائز ، وإن نفيت الإتيان، وأردت معنى لا آتيك فهو مستقيم » [2].

فالاستقامة هنا ترجع إلى أن معنى النفى مفهوم من السياق، لأن الإثبات يقتضى توكيد الفعل باللام والنون، لأنه واقع فى جواب قسم ، فلما لم يأت الفعل مؤكدا علم أنه منفى، وإسقاط حرف النفى « لا » فى جواب القسم جائز فى الكلام.

كما تحدث سيبويه أيضاً عن الكلام المحال ، وربط حكم محال[3] ببعض الظواهر اللغوية ومنها :

أ - الاختصاص.

ب - تناقض الدلالة الزمنية .

---

(١) د. محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة، مطبعة المدينة دار السلام القاهرة ط الأولى ١٩٨٣، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣/ ٨٤ .

(١) انظر سيبويه، الكتاب ٢/ ٨١، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٧، ٣٣١، ٣٦٢، ٣٩٥.
٣/ ٢٦، ٧٢، ٨٤، ٨٨، ٩٧، ١٠٣، ١٤٤، ١٦٩ .

أ - الاختصاص :

تختص اللام وحتى بالدخول على الأسماء وجرها ، عند سيبويه، فإذا وقع الفعل بعدهما منصوبا ، كان النصب بـ « أن » مضمرة ، لعدم اختصاصهما بالدخول على الأفعال فى مثل :

- جئتك لتفعل .
- جئتك حتى تفعل .

ينتصب الفعل بعد اللام وحتى بـ «أن» مضمرة ، وإلا كان الكلام محالا . يقول سيبويه : «فإنما انتصب هذا بـ «أن» وأن ههنا مضمرة، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى يعملان فى الأسماء فيجران » [1].

فوصف التركيب السابق بالمحال دون مراعاة للواقع اللغوى المنطوق، والاهتمام بتقدير أداة أخرى ناصبة ، سببه التمسك بظاهرة الاختصاص.

ب - تناقض الدلالة الزمنية :

يجب اتفاق عناصر التركيب فى الدلالة الزمنية التى تشير إليها فإن جاء عنصر يخالف العناصر الأخرى زمنيا ، أدى هذا التناقض إلى دخول التركيب فى دائرة المحال

مثل : والله ما أعدو أن جالستك غدا .

والله ما أعدو أن أجالسك أمس .

فالتناقض فى الزمن بين الفعل والظرف فى المثالين السابقين جعل سيبويه يصفهما بالمحال [2].

---

(١) المرجع السابق ، ٣/٦ .

(٢) انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣/ ٥٥ .

الأحكام النحوية عند سيبويه :

من الأحكام النحوية التى وضعها سيبويه مصطلح « جيد » وأحيانا يستعمل صيغة التفضيل فيقول « أجود » . ونرى سيبويه يفاضل بين حالتين من الإعراب فيصف إحداهما بأنها أجود من الأخرى .

ففى قوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]، برفع كلمة « ثمود » ، وقراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب.

يعلق سيبويه قائلاً « والنصب عربى كثير والرفع أجود »[2].

وكأن سيبويه هنا يفضل عدم التقدير، لأن فى حالة رفع كلمة ثمود لانحتاج إلى تقدير عامل الرفع، لأن الكلمة تشغل وظيفة « المبتدأ » فلا نحتاج إلى عامل لفظى ، وذلك على النحو التالى :

فأما ثمودُ	فهديناهم
مبتدأ	فعل + فاعل + مفعول
	خبر

وجودة هذه الحالة الإعرابية عند سيبويه ترجع إلى تعدى الفعل إلى ضمير الاسم المتقدم، فقد أخذ الفعل مفعوله ، فصح أن يبنى على الاسم ويشغل وظيفة الخبر.

أما فى حالة النصب فلابد من البحث عن عامل النصب وبالتالى اللجوء إلى التقدير ، والتقدير يبعد التركيب اللغوى عن روح اللغة؛ لأنه فيه تكلف

---

(١) سورة فصلت من الآية ١٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ١/ ٨٢.

فى البحث عن العـامل ، وهو تقدير عامل من لفظ الفعـل الموجود فى الجملة ويكون المعنى المراد :

فأما ثمود فهدينا فهديناهم

وواضح مدى التكلف فى مثل هذا التقدير ، أما فى حالة الرفع فلا نحتاج معها إلى التقدير .

وفى قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

ينصب الاسم على فعل تقديره : أتحول .

والنصب هنا الوجه ، لأن الاسم هنا معـاقب للفظ بالفعل ولو رفع الاسم فقال قائل :

أتميمى يريد : أنت

لكان الرفع هنا جيدا .

فالوجه والقياس هو نصب الاسم، لأنه على اللفظ بالفعل، ولورفع لكان خبرا لمبتدأ مضمر تقديره « أنت » وهو جيد[1].

فالاختيار هنا بين حالتين من الإعـراب ، وهما يحتاجان إلى التقدير إلا أن حالة النصب هى الوجه ، لوقوع كثير من المصادر منصوبة، وكذلك الأسماء .

وقد ربط سـيبويه مصطـلح « جيد » أو بمعنـى آخر حكم « جيد » بـالحالة الإعرابية ، ففى قوله تعالى :

﴿لَكِنِ الـــرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنـــزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[2].

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب ، ١/٣٤٧.

(٢) سورة النساء من الآية ١٦٢

يقول سيبويه « فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما المؤتون فمحمول على الابتداء » [1].

وفى قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ..... وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [2].

يقول سيبويه[3]: ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدا ، كما ابتدأت فى قوله «والمؤتون الزكاة» .

وفى قولك : فيها رجل وقد أتانى آخر كريمين .

يقول سيويه : «ولو ابتدأ فرفع كان جيد ا » [4].

والحالات الإعرابية التى يحكم عليها سيبويه بالجودة هنا حالات غير موجودة فى البنية السطحية الظاهرة ، ولكن سيبويه يرى أنها لو نطق بها لكانت جيدة أى : مقبولة من جهة الصحة النحوية . وكان سيبويه يقوى أحيانا حكم الجودة ، لأنه عربى فكان يقول : وهو عربى جيد .

وقد ربط ذلك باتفاق الحالة الإعرابية مع توجيه المعنى يقول : «وتقول» أ أنت عبد الله ضربته. تجريه هاهنا مجرى : أنازيد ضربته .

لأن الذى يلى حرف الاستفهام أنت، ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شئ هو بالفعل وتقديمه أولى . إلا أنك لو شئت نصبته كما تنصب زيدا ضربته. فهو عربى جيد ، وأمره ها هنا على قولك : زيد ضربته» [5].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٦٣.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/ ٦٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٢/ ١٥١ .

(٥) المرجع السابق ١/ ١٠٤.

فالوجه هنا هو الرفع لعدم الحاجة إلى النصب، إلا أن النصب يجوز على الاشتغال أى على تقدير فعل يفسره المذكور فى الجملة، ويرى سيبويه أن هذا الوجه أى النصب على إضمار فعل ، هو عربى جيد .

والاسم المشغول عنه إن سبق بجملة فعلية فالأرجح والأحسن أن ينصب حتى يكون العطف فيه نوع من الاتساق ، وهو عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، مما يؤدى إلى تشاكل الجملتين وهو أحسن من تخالفهما، وذلك مثل :

- رأيت زيدا وعمرا كلمته.
- ورأيت عبد الله وزيدا مررت به.

«وإنما اختير النصب هاهنا، لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبنى على الفعل، وليس قبله اسم مبنى على الفعل . . . وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه، وليس قبله منصوب وهو عربى جيد » [1].

وقد ربط سيبويه بين الحكم بالجودة وظاهرة ترتيب عناصر الجملة، فالأصل فى ترتيب عناصر الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدى أن تأتى على النحو التالى :

فعل + فاعل + مفعول به

مثل : ضرب زيد عمرا .

وقد يتطلب المعنى تقديم المفعول به على الفاعل فيصير النمط هو :

فعل + مفعول به + فاعل .

أو يقدم المفعول به على الفعل والفاعل فيصبح النمط هو :

مفعول به + فعل + فاعل.

---

(١) سيبويه ، الكتاب جـ١ ص ٨٨ ، ٩٠ .

يقول سيبويه : « كما كان الحد ضرب زيد عمرا . . . وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربيا جيدا وذلك قولك : زيدا ضربت والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد »[1].

وقد وصف سيبويه تقديم المفعول به على الفاعل لغرض معنوى وهو اهتمام وعناية العرب بالعنصر المتقدم.

ففى قولك : ضرب زيدا عبد الله

يقول سيبويه : « لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخرا فى اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما، وهو عربى جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى »[2].

واستشهد سيبويه على كثرة ورود الاسم المنصوب قبل المرفوع بما جاء فى القرآن الكريم وذلك كقوله تعالى :

﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[3].

فقال : « وهو عربى جيد كثير »[4].

وقد استعمل سيبويه حكم الجودة عند حديثه عن ظاهرة العامل ، ففى باب ظن وأخواتها، يكون الفعل قويا من جهة التأثير الإعرابى إذا تقدم على عناصر الجملة ، وكلما تأخر الفعل ضعف عمله ، فإذا توسط الفعل بين مفعولين جاز الإلغاء والإعمال ، وإذا تأخر عنهما كان الإلغاء أقوى .

---

(١) المرجع السابق ١/ ٨٠ - ٨١ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٤.

(٣) سورة الإخلاص / الآية ٤ .

(٤) انظر سيبويه ، الكتاب ١/ ٥٦.

يقول سيبويه : فإن ألغيت قلت :

عبد الله أظن ذاهب .

. . . وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوي. وكل عربى جيد » [1].

وقد وصف سيبويه حكم الجودة بالحسن فى بعض المواضع ففى قولك :

- سير عليه سيرا .
- وانطلق به انطلاقا .

يرى سيبويه أن الاسم المنصوب فى المثالين السابقين يجوز فيه وجهان من الإعراب هما :

١ - الحالية .

٢- المفعولية المطلقة .

وكأنك قلت فى الوجه الثانى ، يسيرون سيرا، وينطلقون انطلاقا ، فالمصدر صار هنا « بدلا من اللفظ بالفعل . . . وهو عربى جيد حسن» [2].

ومن الأحكام النحوية التى استعملها سيبويه مصطلح « حسن » .

وقد ذكره عند حديثه عن ظاهرة العامل، ففى باب الاشتغال الذى يعالج ظاهرة العامل والمعمول ، يرى سيبويه أن الفعل المتعدى إذا انشغل بضمير الاسم المتقدم عليه ، جاز أن يبنى على ذلك الاسم، أى أن يشغل وظيفة الخبر، فالذى حسن وقوع الفعل خبرا هو اتصاله بضمير الاسم المتقدم، يقول سيبويه « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت :

زيد ضربته

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ١/ ١١٩.

(٢) المرجع السابق ، ١/ ٢٣١ .

فلزمته الهاء . وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق . . . وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا فى المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن، لأنك لم تشغله بشئ» [1].

فعدم الحسن يرجع إلى عدم اتصال الفعل بضمير الاسم المتقدم مثل:

زيد ضربت

وهنا لايجوز رفع الاسم المتقدم، لأن الفعل يطلبه ، وكذلك لأنه لم ينشغل بضميره ، لذلك يجب أن يقال :

زيدا ضربت

بالنصب ، ولايجوز الرفع، وبمصطلح سيبويه لايحسن الرفع. ويرى سيبويه أن العامل إذا تقدم حسن عمله ، وأنه إذا تأخر حسن إلغاؤه .

ففى مثل :

- ما كان فيها أحد خير منك . { فيها هنا تكون مستقرا أى خبرا}.
- ماكان أحد خيرا منك فيها . { فيها هنا ملغاة، والخبر هو «خيرا»}

فالحُسن إنما يكون فى تقديم مايراد عمله، ويكون فى تأخير مايراد إلغاؤه .

يقول سيبويه : « وتقول : ماكان فيها أحد خيرا منك . . .

إذا جعلت فيها مستقرا . . . وماكان أحد خيرا منك فيها إلا أنك إذا أردت الإلغاء ، فكلما أخرت الذى تلغيه كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفى به فكلما قدمته كان أحسن » [2].

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ١/ ٨١.

(٢) المرجع السابق ١/ ٥٥ - ٥٦.

فسيبويه يسمى الظرف الواقع خبرا مستقرا، لأنه يقدر باستقر، وإن لم يكن خبرا سماه لغوا.

وقد ربط سيبويه بين حكم « حسن » وبين الإعراب فاستعمل صيغة التفضيل « أحسن » ليفاضل بها بين حالتين من الإعراب ففى قولك :

- رأيتك قلت ذاك أنت وزيد.

يجوز رفع الاسم بالعطف على الضمير المرفوع « أنت » وفى قولك:

- رأيتك قلت ذاك وزيدا .

«فالنصب أحسن ، لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمر، ولايعطف على المرفوع المضمر » [1].

فالمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه هى التى حسنت الحالة الإعرابية الثانية وهى النصب، لاتفاق المعطوف والمعطوف عليه فى الحالة الإعرابية .

ويفضل سيبويه حالة النصب على الرفع فى قول العرب :

من أنت زيدا

- ومن أنت زيد. ويرى أن النصب على إعمال الفعل، لأن الاسم هنا مفعول به لفعل محذوف، أما الرفع فعلى أن يكون الاسم خبرا لمصدر محذوف ليس له ، وهو قليل .

يقول سيبويه : «وإنما قل » الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له » [2].

ويفاضل سيبويه بين حالة الرفع وحالة النصب فى قولهم :

---

(١) سيبويه، الكتاب ، ١/ ٢٧٨.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٩٢.

بنیاد دایرة المعارف اسلامی

الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير .

وقول بعضهم : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا .

يقول : « والرفع أكثر وأحسن . . . ، لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الشرط استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء » (١).

فسيبويه يرى أن الفاء من معانيها الاستئناف فإذا ربطت الفاء بين الشرط والجواب حسن أن ترفع بعدها الأسماء .

● وفى قولك : زيد مررت به .

وزيدا مررت به .

اختار سيبويه حالة الرفع ، لأنها أقرب إلى المعنى المراد، ولأنها تتفق مع السليقة اللغوية .

يقول سيبويه : « والرفع فى هذا أحسن وأجود لأن أقرب إلى ذلك أن تقول : مررت بزيد » (٢).

فالضمير فى المثال السابق لم يتصل بالفعل ، ووصل الفعل إليه عن طريق « الباء » ، لأن الفعل هنا لازم لايتعدى إلى الضمير بنفسه بل لابد من واسطة حرف الجر « الباء » .

فحالة الرفع هنا عند سيبويه ، هى الأحسن والأجود لعدم احتياجها إلى تقدير عامل ، عكس حالة النصب التى تحتاج إلى تقدير عامل خارج عن السياق .

كما استعمل صيغة التفضيل « أحسن » عند حديثه عن ظاهرة العامل،

---

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق ١/ ٨٣، ٨٤.

وإلغاء هذا العامل. فيرى أن الفعل فى باب « ظن » يمكن إلغاؤه إذا توسط بين المفعولين مثل : عبد الله أظن منطلق.

يقول : « فهذا أجمل من قولك أظنه ، وأظن بغيرهاء : أحسن لئلا يلتبس بالاسم ، وليكن أبين فى أنه ليس يعمل »[1] .

فسيبويه يرى عدم اتصال الفعل بضمير خوفا من الوقوع فى اللبس، لأن وجود الضمير فى الفعل يؤدى إلى عمل الفعل، والمراد هنا الإلغاء عن طريق توسط العامل، وخلو الفعل من الضمير يؤكد هذا الإلغاء .

وقد ربط سيبويه حكم « حسن » بتمام التركيب لإفادة المعنى المراد.

ففى قولك : كان رجل ذاهبا لم تفد السامع شيئا كان جهله ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسا.

حسن ، لأنك أعلمت السامع أنه من آل فلان وقد جهله ولو قلت : كان رجل من قوم عاقلا .

« لم يحسن، لأنه لايستنكر أن يكون فى الدنيا عاقل وأن يكون فى قوم»[2].

فالحسن فى التركيب اللغوى أساسه عند سيبويه إفادة معنى يحتاج إليه السامع، وعدم إتمام المعنى يؤدى إلى خروج التركيب من دائرة الحسن كما يرتبط الحسن أيضاً بتمام التركيب فى قولك :

كان سيرى أمس حتى أدخلها.

إذا جعلت أمس « مستقرا » أى خبرا لـ كان .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٢٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ٥٤.

فهنا يجوز رفع الفعل بعد « حتى » ، لتمام البنية الأساسية للجملة.

يقول سيبويه : « لأنه استغنى فصار كسرت . . . ولايحسن :

كان سيرى فأدخل إلا أن تجئ بخبر لـ كان » [1].

فحذف عنصر أساسى من الجملة يخرجها من دائرة الحسن ، لعدم إفادة المعني، والا ستئناف بالرفع لايتأتى إلا بعد تمام عنصرى البنية الأساسية للتركيب.

وقد ارتبط الحسن أيضاً عند سيبويه بتمام التركيب الإضافى ، لأن التنوين وعدم إضافة بعض الأسماء فى بعض التراكيب يخرجها من دائرة الحسن ، وينعتها بعدم الجواز.

فالكلمات : خير ، وأفضل ، وأب ، وأى ، تنوينها وعدم إضافتها يخل بالمعنى المراد وبالتالى يخرج التركيب من دائرة الجواز والحسن.

يقول سيبويه : «لو قلت »

هذا رجل خير

وهذا رجل أفضل

وهذا رجل أب

لم يستقم ولم يكن حسنا وكذلك أى لاتقول :

هذا رجل أى

فلما أضفتهن وأوصلت إليهن شيئاً حَسُنَّ وتمنَ به ، فصارت الإضافة وهذه اللواحق تحسِّنه » [2].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٢٤.

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٢٥ .

كما ربط سيبويه الحُسن بعطف النسق، فعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع يؤدى إلى خروج التركيب من دائرة الحسن، ووصفه بالقبح، لذلك يجب الفصل بينهما .(*)

يقول سيبويه : « وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو الضمير فى الفعل المرفوع، وذلك قولك : فعلتَ وعبدُ الله وأفعل وعبدُ الله

فإن نَعَتَّه حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد قال الله عز وجل (اذهب أنت وربك) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده. وقال عز وجل : (ولو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) حسن لمكان لا» (٢).

فإطالة الكلام عن طريق التأكيد بضمير فصل مناسب أو بأى فاصل يؤدى إلى جواز التركيب والخروج من دائرة القبح .

ضعيف :

ومن الأحكام التى استعملها سيبويه عند تقعيده ، حكم « ضعيف» ، فقد وصف بعض التراكيب بالضعف ، ودار الضعف ، فى نقاط ثلاث هى :

أ - حذف الضمير العائد على الاسم ، وهو يرتبط فى نفس الوقت بظاهرة التعدى.

يقول سيبويه : «ولايحسن فى الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم ولايذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال فى الأول ومن حال

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٣٧٨ - ٣٧٩.

(*) كما ربط سيبويه الحسن بعطف النسق ، فعطف الأسم الظاهر على الضمير المرفوع يؤدى إلى خروج التركيب من دائرة الحسن ، ووصفه بالقبح ، لذلك يجب الفصل بينهما.

يقول سيبويه : « وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو الضمير فى الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله ، فإن نعّته حسن أن يشركه . . .

بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام قال الشاعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعى　　على ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف » [1].

فالضعف هنا عند سيبويه يرجع إلى احتياج الفعل العامل « أصنع » إلى معمول ينشغل به عن الاسم المتقدم المرفوع « كله » ، فلا يحتاج إليه، أما خلو الفعل من الضمير العائد فيجعل الفعل فى حاجة إلى الاسم الأول، ليعمل فيه النصب وخصوصا أن نصب كلمة « كله » لايؤدى إلى كسر البيت بل يحافظ على وزنه.

ويقول سيبويه : « فإن قلت : زيدكم مرة رأيت

فهو ضعيف ، إلا أن تدخل الهاء ، كما ضعف فى قوله : كله لم أصنع » [2].

فالضعف هنا سببه خلو العامل من معموله المنصوب لأن الفعل هنا متعد، ولم يأخذ معموله، واتصال الضمير بالفعل يخرج التركيب من دائرة الضعف إلى دائرة الحسن، كما يمكن أيضا أن يعد حسنا إذا نصب الاسم الأول، وأصبح معمولا للفعل المتأخر تقول :

زيدا كم مرة رأيت .

فلا حاجة هنا للضمير، لأن الاسم المتقدم المنصوب صار معمولا للفعل المتأخر .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٨٥

(٢) المرجع السابق ١/ ١٢٧

وقد وصف سيبويه حذف الضمير العائد على الاسم بالقبح فى بعض المواضع يقول :

« فإن قلت : إن أفضلهم لقيت .

فنصبت أفضلهم بإن ، فهو قبيح حتى تقول لقيته »[1].

فالفعل « لقى » فعل متعد يحتاج إلى معموله، ليتم بناء التركيب نحويا، وكذلك يتم المعنى المراد منه .

ويرى الخليل بن أحمد أن أفضلهم منصوب بـ لقيت والمعنى عنده :

إنه أفضلهم لقيت

وبذلك يكون اسم إن ضميرا محذوفا، والجملة الفعلية فى محل رفع خبر إن. ويرى سيبويه أن ماذهب إليه الخليل غير حسن فى الكلام ولا يجوز إلا فى الشعر[2].

فسيبويه يرى أن سبب خروج التركيب من دائرة الحسن، هو تقدير ضمير محذوف ليس له مرجع يعود إليه، ويرى أن ذلك يمكن حدوثه فى المستوى الشعرى للكلام.

ب - الحالة الإعرابية :

ارتبط الضعف عند سيبويه بالحالة الإعرابية ، ففى قولك :

مازيد ذاهبا ولا محسن زيد

ضعيف أن تعطف بالنصب على خبر « ما » مع تكرار الاسم الأول الذى يشغل وظيفة اسم « ما » .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٢/٣٥٧.

(٢) انظر المرجع السابق والصفحة نفسها.

فضعيف أن تقول فى المثال السابق :

مازيد ذاهبا ولا محسنا زيد فإن أضمرت الاسم الأول ، فقلت :

مازيد ذاهبا ولا محسنا هو

خرج عن الضعف ، لأنك استغنيت عن الاسم بضميره. فإن كرر الاسم ولم يذكر ضميره كان الأجود والأحسن الرفع على الاستئناف ، وترك العطف بالنصب على الخبر.

تقول : مازيد ذاهبا ولا محسن زيد تشبيها للاسم بالأجنبى .

يقول سيبويه : « وتقول مازيد ذاهبا ولا محسن زيد ، الرفع أجود وإن كنت تريد الأول، لأنك لو قلت مازيد منطلقا زيد لم يكن حد الكلام، وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك : مازيد منطلقا هو لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغى لك أن تضمره . ألا ترى أنك لو قلت : مازيد منطلقا أبو زيد ، لم يكن كقولك : مازيد منطلقاً أبوه، لأنك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أجرى مجرى الأجنبى واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه » [1].

فسبب الضعف عند سيبويه فى المثال السابق يرجع إلى العطف بالنصب دون ذكر الضمير. ويخرج الكلام من دائرة الجودة عن طريقين:

الأول : رفع الاسم بعد الواو على الاستئناف إذا كرر الاسم الأول بعد المعطوف.

الثانى : العطف بالنصب على الخبر إذا ذكر ضمير الاسم المتقدم.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٦٢ .

جـ - ظاهرة العامل :

إن عدم تحديد معمـول العامل ، يؤدى إلى وصف التركيب بـالضعف عند سيبويه فى المستوى النثرى للكلام. مثل قولك :

خالد ضربت

يقول سيبويه : « ولا يحسن فى الكلام أن يـجعل الفعل مبنيا على الاسم ولايذكر عـلامة إضمار الأول حتى يـخرج من لفظ الإعمـال فى الأول، ومن حال بناء الاسم عـليه ويشغله بغيـر الأول حتى يمتنع من أن يكون يـعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام» [1].

فالضعف هنا يرتبط بثلاث ظواهر هى :

١ - ظاهرة المستوى البنائى للتركيب

اسم مرفوع + فعل متعد + فاعل + ...

٢ - ظاهرة التعدى واللزوم.

٣ - ظاهرة العامل والمعمول.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فالفعل « ضرب » فى المثال السابق فعل متعد يحتاج إلى معمول (منصوب) يشغله عن الاسم المتقدم.

فسـبب الضعـف هنا يـرجع إلـى عـدم وجـود معـمول منـصوب للعـامل «ضرب» ، ووجود هذا المعمول المنصوب سواء أكان ضميرا متصلا بالفعل يعود على الاسم المـتقدم، أم كان الاسم المتقدم يـخرج التركيب من دائـرة الضعف إلى دائرة الحسن، وذلك بأن نقول :

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٨٥.

زيد ضـربتـــــــه

مبتدأ فعل + فاعل + مفعول = خبر

أو : زيـدا ضـــربت

مفعول + فعل + فاعل

فالضعف هنا عنـد سيبويه معناه عدم الحسن، فهناك تـركيب حسن هو حد الكلام، وهناك تركيب ضعيف يبعد عن طريق المستوى الحسن نحويا ودلاليا.

ويرتبط بالضعف أيضا عدم إعمال العامل مع تقدمه فالأصل عند سيبويه أن يعمل الفـعل المتقدم على أجزاء الجـملة، لأن الأصل في العمل لـلأفعال، ثم مايحمل عليها مثل : المصدر و الوصف.

والموقع الإعرابى للعامل له أثر واضح فى العمل أو عدمه ، فالتقدم سبب فى ضرورة الإعمال ، والتأخير سبب فى الإلغاء.

فإذا عمـل العامل وهـو متأخر، أدى ذلـك إلى وصف التـركيب اللـغوى بالضعف، وكذلك إذا ألغى عمله مع تقدمه.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فضعيف أن تقول :

زيدا أخاك أظن .

وزيدا قائما ضربت.

يقول سـيبويه : « وكـلما طال الكـلام ضعف التـأخير إذا أعمـلت وذلك قولك : زيدا أخاك أظن ، فـهذا ضعيف كما يضعف زيـدا قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل »[1].

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٢٠.

وضعيف أن تقول : أظن زيد ذاهب

فالضعف هنا سببه عدم إعمال الفعل العامل مع تقدمه؛ لأن الأصل أن يعمل إذا تقدم على أجزاء الجملة .

وهذا الضعف أيضا يحمل على ما يعمل عمل الفعل مثل : المصدر، وقد أطلق سيبويه عليه حكما آخر هو القبح فقال : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل . وذلك قولك . . . زيد ظنى أخوك، وزيد ذاهب ظني. فإن ابتدأت فقلت :

ظنى زيد ذاهب كان قبيحا

كما ضعف أظن زيد ذاهب » [٢].

فقد أطلق سيبويه على عدم عمل العامل حالة تقدمه حكمين هما : الضعف والقبح ، ويعنى بهما الخروج عن أصل القاعدة، فالأصل أن يعمل الفعل أو ما يحمل عليه فى العمل فى حالة التقديم وأن يلغى عمله مع التأخير.

وقد أضاف سيبويه إلى الضعف وصفا آخر هو الخبث، ففى قولك :

إنّ أحدا لايقول ذاك.

يقول سيبويه: « وهو ضعيف خبيث ، لأن أحدا لايستعمل فى الواجب ، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفى » [٢].

فالضعف هنا ليس سببه الإعراب أو العامل بل يرجع إلى تركيب عناصر الكلام، فكلمة « أحد » لاتستعمل إلا منفية ، والخبث جاء من ذكر أول الكلام

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٢٤ .

(٢) سيبويه الكتاب . ٢/ ٣١٨

موجبا ثم نـفيه بعد ذلك ، والذى سوغ قـبول مثل هذا هو طريقـة الاستعمال الشائع لكلمة « أحد » وهو النفى .

قبيح :

ومن الأحكام الـتى استعملهـا سيبويه فى التقـعيد النحوى حكـم القبح ، وهو يعنى بصفة عامة وضع الشئ فى غير موضعه .

وقد شمل حكم القبح بعض النقاط منها :

١ - بناء الكلام.

٢ - الإعراب .

٣ - العامل.

٤ - الفصل بين المتضايفين.

١ - بناء الكلام :

ويتضمن بعض النقاط منها :

أ - عدم الفصل بين المتعاطفين.

ب - وضع الشئ فى غير موضعه.

جـ - الاختصاص .

د - حذف الاسم وإقامة الصفة مقامه .

أ - عدم الفصل بين المتعاطفين :

يرى سيبويه أن عطـف الاسم الظاهر على الضمير المرفـوع المتصل لايصح إلا بعد الفصل بينهما بضمير يـؤكد الضمير المرفوع ، يقول : «لوقلت : اذهب

نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت نفسُك . . . لوقلت : اذهب وزيد كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد »[1]. ويقول فى موضع آخر: [2] « لو قلت : اذهب وعبد الله .

كان فيه قبح ، فإذا قلت : اذهب أنت وعبدُ الله حسُن.

ومثل ذلك فى القرآن : (فاذهب أنت وربُّك فقاتلا)[3].

وقوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[4].

فسيبويه يستشهد بالنص القرآنى على الوجه الحسن وهو الفصل بالضمير بين المعطوف وهو الاسم الظاهر، والمعطوف عليه وهو الضمير المرفوع المستتر، ويحكم على بعض الأمثلة المقترحة التى خلت من الضمير الفاصل بين المتعاطفين بالقبح .

فالقبح هنا يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية وهى ضرورة الفصل بين الاسم الظاهر المعطوف، والضمير المرفوع المستتر المعطوف عليه.

ب - وضع الشئ فى غير موضعه. ويشمل بعض النقاط منها :

١ - الخلاف فى الحالة الإعرابية :

حرص العرب على استعمال ألفاظ اللغة فى المواضع التى تساعد على إبراز المعنى المراد منها، وقد مثل سيبويه ببعض التراكيب الخاصة المسموعة عن العرب والتى يجب مراعاة ترتيب العناصر فيها، ومنها:

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨. وانظر ١/ ٢٩٨.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٤٧.

(٣) سور البقرة من الآية ٣٥.

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٩ .

- ويل لك وعول لك .
- يسوءك وينوءك .
- سقياً ورعيا .

ولا يقال طعاما لك وشرابا لك ، تريد معنى سقيا.

يقول سيبويه فى هذه التراكيب : « . . . فإنما تجريها كما أجرت العرب وتضعها فى المواضع التى وضعن فيها » [1].

وقد خالف بعض النحويين هذا الاستعمال، فوضعوا بعض الألفاظ فى غير مكانها الصحيح المستعمل من قبل أصحاب اللغة .

يقول سيبويه فى حديثه عن النكرة التى تجرى مجرى مافيه الألف واللام من المصادر والأسماء « هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك :

ويح له وتب ، وتبا لك وويحا

فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذى وضعته العرب » [2].

فالنحويون جعلوا التب مرفوعا يمكن الابتداء به، وكذلك جعلوا الويح منصوبا ، وهذا لم يرد فى استعمال العرب والوجه الحسن أن يقال كما ورد عن العرب.

- ويح له وتباله - ويح له وتب له

أو تبالك وويح له

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١ / ٣٣٠ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٣٤ .

فالويح يجب أن يبتدأ به، ثم يبنى عليه الخبر شبه الجملة الجار والمجرور ، ويلحق بالويح كلمة التب، والأفضل فى التب النصب، ويمكن الاستغناء معها عن الجار والمجرور بعدها ، لـدلالة السياق على المستغنى عنـه، أما كلمة الويح فيشترط أن تبنى على الجار والمجرور .

فخطأ النـحويين من وجهة نظر سيـبويه أنهم وضعوا التـب موضع الويح، ووضعوا ويحـا موضع التب مع أن الويح يـجب الابتداء به، ولا يستـغنى أبدا معه عن الجار والمجرور ، أما التب فلا يبتـدأ به ويمكن الاستغناء بعده عن الجار والمجرور.

فسيبـويه فى النص السـابق يدافع عن الواقع الـلغوى المنطوق بـه من قبل العـرب، ويحكم عـلى الاستعـمال المفتـرض من قبل الـنحويين بـالقبح لـعدم مطابقته للواقع المستعمل.

يقول : « ينبغى لك أن تجرى هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعنى ماعنَوْا بها »[1].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

جـ - الاختصاص :

تختص بعض الكلمات بالدخول على الأسماء وبعضها الآخر بالدخول على الأفعال، وبعضها يعمل فيما يختص به وبعضها والآخر لايعمل ، أى لا أثر لها فى غيرها من الناحية الإعرابية .

ومن الكلمات المختصة العاملة: أن ، وكى ، وإذن. وهى حروف تختص بالدخول علـى الفعل، وتعمل فيه النـصب، فيتكون النمط فى الـتركيب من : أداة نصب + فعل مضارع .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٣٠ - ٣٣١.

فإذا جاء ما يخالف هذه القاعدة، أى ماينافى هذا الاختصاص كان ذلك قبيحا عند سيبويه ، لأن الكلمة وضعت فى غير موضعها المحدد طبقا للقواعد المفترضة من قبل النحاة .

وتتضمن ظاهرة الاختصاص ما يلى :

١ - حروف الاستقبال والتوكيد.

٢ - حروف نصب المضارع.

٣ - الاستفهام .

٤ - مخالفة الأصل (التنكير) .

٥ - عدم إفادة المعنى .

١ - حروف الاستقبال والتوكيد:

يقول سيبويه : « إن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذى يليها غيره مظهرا أو مضمرا . . . ولو قلت :

سوف زيدا أضرب .

أو قد زيدا لقيت

لم يحسن لأنها إنما وضعت للأفعال »[1].

فالذى أخرج الكلام السابق من دائرة الحسن هو وضع الاسم بعد ما يستحق الدخول على الفعل ، وهو سوف ، وقد ، لأنهما حرفان خصصا للدخول على الأفعال .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٩٨.

٢ - حروف نصب الفعل المضارع :

من الحروف الناصبة للفعل المضارع « إذن » ويشترط لعملها بعض الشروط منها : أن يليها الفعل الذى تعمل فيه ولايجوز الفصل بينهما إلا بالقسم [١]، فإذا فصل اسم بينها وبين الفعل بطل عملها.

يقول سيبويه : « وتقول : إذن عبد الله يقول ذاك، لايكون إلا هذا من قبل أن إذن الآن بمنزلة إنما وهل ، كأنك قلت : إنما عبد الله يقول ذاك. ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كى وأن لم يحسن من قبل أنه لايجوز لك أن تقول : كى زيد يقول ذاك ولا أن زيد يقول ذاك . فلما قبح ذلك جعلت بمنزلة هل وكأنما وأشباههما » [٢].

فسيبويه يرى أنه من القبيح أن تقول :

كى زيد يقول ذاك

وأن زيد يقول ذاك

لأن كى ، وأن لايليهما إلا الفعل، فهما من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال ، فلا يعملان مع الفصل بينهما وبينه بالاسم ، والصحيح أن تقول : كى يقول زيد ذاك .

وإذا فصل بين إذن والفعل بالاسم ، بطل عملها وصارت مثل إنما وهل فى عدم التأثير الإعرابى ، لذلك نقول :

إذن عبد الله يقولُ « ذاك » برفع الفعل المضارع .

---

(١) أجاز بعض النحاة الفصل بشبه الجملة ، وبالنداء أو الدعاء ، أو بمعمول الفعل. انظر ابن هشام، أوضح المسالك ، ٤/١٦٨.

(٢) سيبويه ، الكتاب ٣/ ١٥ - ١٦ .

فالقبيح عند سيبويه هو عدم مراعاة قاعدة الاختصاص، ومن حروف الاختصاص أنْ الناصبة للفعل المضارع فهى تختص به، فمن القبيح أن يليها الاسم، وكذلك « كى » .

ففى قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك .

يرى سيبويه أن « أما » مركبة من أن + ما للتوكيد . وما هنا عوض عن الفعل المحذوف والتقدير : لأن كنت منطلقا انطلقت معك، ثم حذف الفعل وعوض عنه ما .

يقول سيبويه « فلما كان قبيحا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويبتدئوه بعدها كقبح كى عبد الله يقول ذاك حملوه على الفعل » [1].

٣ - الاستفهام:

يقول سيبويه فى اختصاص حروف الاستفهام « واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت هل زيد قام ، وأين زيد ضربته، لم يجز إلا فى الشعر ، فإذا جاء فى الشعر نصبته ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » [2].

ويقول : « فإن قلت : هل زيداً رأيت

وهل زيد ذهب

قبح ولم يجز إلا فى الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب » [3].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٩٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٠١ .

(٣) المرجع السابق ١/ ٩٩.

ويقول أيضاً فى أسماء الاستفهام : « وإن قلت أيهم زيداً ضرب ، قبح كما يقبح فى متى ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنها من حروف الاستفهام » [1].

من النصوص الثلاثة السابقة فى الاستفهام لسيبويه نلاحظ أن حروف الاستفهام عدا الهمزة تختص بالدخول على الأفعال ، وذلك إذا اجتمع فى الكلام الاسم والفعل ، فإن وليها الاسم خرج الكلام من دائرة الحسن إلى دائرة القبح، لأن بعض أجزاء الكلام قد وضع فى غير موضعه المخصص له.

وقد حدد سيبويه المستوى الذى وصف بالقبح، وهو المستوى النثرى للكلام ، أما المستوى الشعرى منه، فيجوز للشاعر أن يدخل أحرف الاستفهام على الأسماء لضرورة النظم، بشرط أن تكون الأسماء منصوبة.

٤ - مخالفة الأصل (التنكير) :

يقول سيبويه : « وأما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخ له. و المنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه فى موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له » [2].

فاتصاف التركيب السابق بالقبح يرجع إلى إضافة كلمة أخ إلى الضمير « الهاء » وهذه الإضافة وإن كانت إلى معرفة إلا أنها فى حكم النكرة، لأنه لايراد بها رجلا بعينه، وأصل الكلام الذى يخرج التركيب من مستوى القبح إلى مستوى الحسن هو « وأخ له » . فسقطت اللام الجارة للضمير ، فاتصل الاسم بالضمير .

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٢٦ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٥٤.

فالقبح هنا فى عطف كلمة أخيه على مجرور رب، والكلام جائز مع قبحه، لأن كلمة أخ وإن كانت مضافة إلى معرفة إلا أنها فى حكم النكرة .

ولكن لايجوز أن تقول : رب أخيه

ولا رب رجل وزيد

لأن رب تختص بالدخول على النكرات .

٥ -عدم إفادة معنى :

الكلام الصحيح يتضمن شيئين هما :

أ - الصحة التركيبية.

ب - الصحة الدلالية.

والصحة الدلالية مترتبة على مراعاة صحة التركيب ، أى صحة وضع المفردات وحسن ترتيبها، وكذلك صحة الوظائف النحوية التى تدل عليه.

فإذا لم يراع فى بناء الكلام صحة وضع المفردات طبقاً لقاعدة الاختصاص، فقد الكلام بالتالى الصحة الدلالية لعدم إفادة المعنى المراد منه. وفى هذه الحالة لايسمى مثل هذا التركيب كلاما ، أو بمفهوم سيبويه « لم يكن كلاما » .

يقول سيبويه فى حديثه عن الأفعال المضارعة :

« ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك . ألا ترى أنك لو قلت :

إنّ يضرب يأتينا

وأشباه هذا لم يكن كلاَما ؟ ! إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى » [1].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٤.

فسيبويه ينفى عن المثال السابق: إن يضرب يأتينا صفة الكلام، لأنه لم يراع فى ترتيب أجزاء التركيب قاعدة الاختصاص، فالفعل لايلى فى الكلام الصحيح إنّ ، لأن «إنّ» حرف يختص بالدخول على الأسماء، فوضع الفعل المضارع فى غير موضعه هنا وإن كان يشبه اسم الفاعل فى بعض الأوجه ، أفقد التركيب الصحة البنائية وبالتالى الصحة الدلالية، فلم يعد كلاما كما عبر سيبويه .

فالفعل لايصلح أن يقع مسندا إليه، بل يأتى دائماً مسندا فى البنية الأساسية للكلام ، فوضع الفعل هنا فى غير موضعه لم يجعل التركيب قبيحا فحسب ، بل ألغى عنه صفة الكلام .

ويلاحظ فى المثال السابق وهو « إن يضرب يأتينا » أنه من الأمثلة المفترضة عند سيبويه، فلم يذكره سيبويه على أنه من كلام العرب ، بل ذكره لغرض التمثيل والشرح .

د - حذف الاسم وإقامة الصفة مقامة :

إذا حذف الاسم وحلت الصفة محله أدى هذا التغير إلى وصف الكلام بالقبح ، لأن الصفة لاتحل محل الاسم ، يقول سيبويه فى باب ماينتصب على إضمار الفعل : « وذلك قولك :

أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء ، لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ، ولاتكون فى موضع الاسم، كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا .

ولا يجوز أن تقول : وصاعد ؛ لأنك لاتريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشئ »[1].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢٩٠.

فتحويل الكلام من : أخذته بدرهم فصاعدا

إلى : أخذته بصاعد .

وذلك بإحلال الصفة محل الاسم بعد حذفه ، ينقل الكلام من المستوى الجائز الحسن إلى المستوى القبيح ، لأن الصفة وهى كلمة «صاعدا» حلت محل الاسم وهو « درهم » المجرور بالباء ، ولا يجوز أن تقع الصفة موقع الاسم.

ويلاحظ أنه لايجوز العطف بالواو ، فلا تقول :

أخذته وصاعد

لأن الواو لمطلق الجمع ، أما الفاء فتدل هنا على تدرج ارتفاع الثمن، فهى أقوى على تصوير المعنى المراد من الكلام، لأن المعنى هو :

أخذته بدرهم فزاد الثمن [1] صاعدا. وصاعد بدل من زاد ويزيد .

وقد عبر سيبويه فى بعض المواضع عن حذف الاسم وإحلال الصفة محله بالضعف يقول :

« لو قلت أتانى اليوم قوى ، وألا بارداً ، ومررت بجميل كان ضعيفا، ولم يكن فى حسن :

أتانى رجل قوى وألا ماء باردا

ومررت برجل جميل

أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لايتكلم به إلا ومعه الاسم [2].

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٢١.

فالكلام الصحيح الحسن أن تقول :

أتانـــــــى رجـــل قـــــوى

فعل + مفعول + فاعل + صفة

إذا تحول إلى :

أتانـــــــى قـــــوى

فعل + مفعول + صفة (فاعل) .

أصبح ضـعيفا ، لأن الصـفة لاتقوى عـلى أداء المعنى دون الاسـم، فهى تحتاج إلى الاسم مثل احتياج الفعل إليه، فالـضعف والقبح حكمان عند سيبويه على حالة واحدة هى حذف الاسم وإحلال الصفة محله .

٢ - الإعراب :

تتضمن ظـاهـرة الإعراب بعض النقاط التـى وصفت الأمثلة فيهـا بالقبح وهى :

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١ - مخالفة الأصل :

وضع النحويون القواعد التى تحكم الوظائف النحوية وتحدد صحتها، ومن هذه الوظائـف الحال ، والأصل فى الحال أن تكون نكـرة ، فإذا جاءت خلاف هذا الأصل ، وصف الكلام الذى وقعت فيها بالقبح .

يقول سيبويـه : « فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لـم تدخله الألف واللام ولم يضف. لو قلت: ضربته القائم، تريد قائما كان قبيحا، ولو قلت : ضربتهم قائميهم تريد : قائمين كان قبيحا » [١].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٧٧.

ويقول أيضاً : « وأما الألف واللام فلا يكونان حالا ألبتة ، لوقلت : مررت بزيد القائم ، كان قبيحا إذا أردت قائما» [1].

فالقبح هنا يرتبط بمخالفة الأصول النحوية ، فوظيفة الحال يشترط فيها أن تكون نكرة ، فإذا جاءت معرفة عد ذلك قبيحا عند سيبويه ، ففي: مررت بزيد القائم .

إذا أراد المتكلم بكلمة « القائم » قائما ، أى نصبها على الحال، كان ذلك قبيحا منه ، لمخالفته الأصول النحوية المقررة، أما إذا نطق كلمة «القائم » بكسر الميم، أى جعلها صفة لزيد ، فإن ذلك يخرج الكلام من مرتبة القبح إلى مرتبة الحسن، لاتفاقه مع الأصول النحوية .

والقبح فى المثال السابق أيضاً يرجع إلى الخوف من حدوث اللبس بين الوظائف النحوية ، فإذا جاءت الحال معرفة التبست بالصفة المعرفة ، ولأن الحال وصف فى المعنى اشترط النحويون فيها التنكير حتى يفرقوا بينها وبين الصفة المعرفة . فالقبح هنا عند سيبويه جاء بمعناه العام وهو وضع الشئ فى غير موضعه[2].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

ب - الحالة الإعرابية :

هناك كلمات يقتضى الاستعمال أن تشغل حالة إعرابية معينة، وذلك مثل الاسم المفرد الواقع بعد « أما » فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات مثل: أما العبد فذو عبد .

فإذا جاء فى كلام منصوبا ، أو عطف على منصوب أدى ذلك إلى وصف مثل هذا الكلام بالقبح عند سيبويه يقول : « أما العلم والعبيد فذو علم وذو

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/ ٥٨ وانظر ٢/ ١١٣.

(٢) انظر المرجع السابق ٢/ ١١٤ .

عبيد . وهذا قبيح ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع أصوب، فخبث إذ أجرى غير المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو فى الرداءة مثله وهو قولهم ويل لهم وتب» [1].

فالذى ينصب بعد « أما » هو المصدر، لأنه يمكن فى هذه الحالة تقدير فعل عامل فيه، أما الاسم فالوجه فيه الرفع .

والقبح الذى يراه سيبويه فى قول النحويين :

أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد

سببه أن النحويين وضعوا الاسم «العبيد» موضع المصدر، ولو جاء مفردا ، أى غير معطوف لكان الصحيح رفعه .

وقد زعم يونس بن حبيب أن نصب الاسم بعد « أما » قد روى عن بعض العرب فهم يقولون :

أما العبيد فذو عبيد

أى يجرونه مجرى « المصدر » وهو قليل خبيث » [2].

فالقلة فى نظر سيبويه ترجع إلى الكم، فالكثير المستعمل جاء بالرفع، غير أنه فى حكمه هذا لم يذكر لنا عدد الأمثلة المرفوعة بالنسبة للمنصوبة. أما الخبث ، فيعنى به وضع الشئ فى غير موضعه، وهو هنا وضع المصدر، كما وضعوا التب موضع الويل . والتب[3] لاتأتى إلا منصوبة . فقالوا : ويل لهم وتب.

ومع أن رواية النصب التى ذكرها يونس - رويت عن قوم من العرب، إلا

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٨٩.

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٨٩ .

(٣) سبق أن تناولنا هذا المثال فى هذا البحث ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

أن سيبويه حكم عليها بالقلة والخبث. ومع هذا نجد سيبويه يجيزها على اعتبار أن كلمة العبيد لايراد بها أشخاص بعينهم فهى فى حكم النكرة تشبيها لها بالمصدر المبهم، يقول : « وإنما جاز النصب فى العبيد حين لم يجعلهم شيئا معروفا بعينه لأنه يشبهه بالمصدر» [1].

جـ - صحة المعنى واتفاق الحالة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه :

يشترط سيبويه إذا عطف اسم على آخر بالواو أن يتفق هذا العطف مع المعنى وأن تكون الحالة الإعرابية للمعطوف والمعطوف عليه واحدة. يقول فى باب يضمر فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله : «وذلك قولك : ما شأنك وعمراً

فإنما حد الكلام ههنا : ماشأنك وشأن عمرو.

فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن . فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أى : ماشأنك وتناولك زيدا » [2].

فالقبح فى النص السابق يرجع إلى اختلاف الحالة الإعرابية بين المعطوف والمعطوف عليه فى البنية السطحية للكلام.

ففى مثل : ماشأنك وعمرا

لايمكن عطف الاسم المنصوب « عمرا » على الضمير « الكاف » لأنه فى محل جر، وشرط التابع أن يتفق مع المتبوع فى الحالة الإعرابية. ولايمكن عطفه على الشأن، لأن الشأن هنا لايلتبس بعمرو، بل هو شأن المخاطب «الكاف» .

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٩٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٠٧.

لذا يرى سيبويه أن النصب هنا على تقدير عامل خارج عن العناصر المذكورة ، فهو موجود فقط فى البنية العميقة للكلام وهو يتفق مع المعنى المراد من الكلام، والتقدير : ما شأنك وتناولك عمرا .

ويلاحظ فى المثال السابق مدى اهتمام سيبويه بالجانب الدلالى فى تفسير الحالة الإعرابية ، وكذلك مدى عنايته بحسن اختيار اللفظ المقدر الذى يتناسب من جهة المعنى مع سياق الكلام ومن جهة العمل مع المعمول.

وقد استشهد سيبويه على مايذهب إليه ببعض الأشعار[1] .

وعن أهمية دور المعنى فى توجيه الإعراب يقول سيبويه :

« وتقول : لاتدن منه يكن خيرا لك . فإن قلت :

لاتدن من الأسد يأكلك

فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لاتريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله. فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت: لاتدن منه فإنه يأكلك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك: لاتدن منه فيأكلك» [2].

فسيبويه يرى أن جزم الفعل فى :

لاتدن من الأسد يأكلك .

ينافى المعنى ، لأنه لايمكن أن يكون تباعد الإنسان « المخاطب » من الأسد سببا فى أكله ، بل العكس هو الصحيح ، لذا حكم سيبويه على هذا التركيب بالقبح، لأن الإعراب تناقض هنا مع المعنى ، ومن الضرورى أن تتفق الحالة الإعرابية للكلمة مع المعنى المراد من الكلام .

---

(١) سيبويه الكتاب ١/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

(٢) المرجع السابق ٣/٩٧ .

والذى ينقل الكلام السابق من دائـرة القبح إلى دائرة الحسن، هو أن يأتى الفعل مرفوعا، فيقال :

لاتدن من الأسد يأكلك

أو يكون منصوبا بشرط أن يسبق بالفاء ، فيقال :

لاتدن من الأسد فيأكلك.

لأن حالتى الرفع والنصب هنا تتفقان مع المعنى المفهوم من سياق الكلام.

وقد أراد سيـبويه أن يؤكـد ماذهب إليـه من جواز حالـة الرفع عن طـريق الاستشهاد بما سمعـه من بعض العرب. فقال : « وسمعنا عربيا مـوثوقا بعربيته يقول : لاتذهب به تغلب عليه ، فهذا كقوله :

لاتدن من الأسد يأكلك »[1].

وكلـما كان التـفسير الإعـرابى لعنـاصر الكلام مـعتمدا عـلى السمـاع من أصحاب اللغة كان أقرب للواقع اللغوى وبعيدا عن المعيارية .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٣ - ظاهرة العامل :

الأصل فى الـعمل للأفعال ، وتـعمل المصادر عـمل أفعالها ومـن الأفعال العاملة ظن وأخواتها . ولموقع هذه الأفعال تأثير واضح فى العمل أو عدمه.

فإذا تقدمت الكلام أى سـبقت ما تعمل فيه كان ذلك سببا قـويا فى تأثيرها الإعرابى على ركنى الجـملة الاسمية التى دخلت عليهـما، أما إذا توسطت بين المعمولين أو تأخرت عنهما فيلغى عملها.

ويرى سيبويـه أن ظن إذا ابتدأ بها الكلام، وألـغى عملها أى بطل تـأثيرها

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٣/ ٩٨ .

الإعرابى على معموليها، كان ذلك قبيحا وكذلك المصدر منها. يقول: « واعلم أن المصدر يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك ذاهب ، وزيد ظنى أخوك، وزيد ذاهب ظنى ، فإن ابتدأت فقلت : ظنى زيد ذاهب كان قبيحا لايجوز ألبتة ، كما ضعف أظن زيد ذاهب»[1].

فسيبويه يحكم على إلغاء عمل الفعل ظن بالضعف ، ويحكم على إلغاء مصدره بالقبح، فالقبح حكم يتساوى مع الضعف فى وصف ظاهرة واحدة هى إلغاء العامل مع تقدمه على أجزاء الجملة .

٤ - الفصل بين المتلازمين [المضاف والمضاف إليه]:

لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمنزلة شئ واحد فهما وحدة لغوية واحدة.

ولكن يجوز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور فى المستوى الشعرى للغة، لضرورة الوزن والقافية، ومع هذا ، فالفصل بهما قبيح عند سيبويه، وقد استشهد سيبويه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة ببعض أبيات من الشعر ، يقول :

قال ذو الرمة :

كأن أصواتَ من إيغالهنَّ بنا أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج

فهذا قبيح » [2].

فالقبح فى البيت السابق سببه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، والمضاف والمضافِ إليه بمنزلة شئ واحد.

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٢٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠ .

وهذا تحكم من سيبويه فى لغة العرب أصحاب السليقة اللغوية، وكان عليه أن يقبل هذه اللغة فى هذا المستوى اللغوى الخاص بالشعر ويصفها كما جاءت عن العرب.

فقد ذكر سيبويه فى أكثر من موضع أن بعض الظواهر اللغوية تجوز فى الشعر[1] دون النثر، والقاعدة يجب أن تستخرج من المستوى النثرى للكلام، لأن الشعر له خصوصيته التى تتضح فى الضرائر .

قبيح ضعيف:

قرن سيبويه حكم القبح بحكم الضعف ، وجعلهما حكما واحدا .

وقد تضمن هذا الحكم بعض النقاط منها :

أ - مخالفة الحالة [التعريف والتنكير] .

ب - ظاهرة ضعف العامل .

جـ - كثرة الحذف

أ - مخالفة الحالة [التعريف والتنكير].

الأصل فى الصفة أن تتفق مع الموصوف فى النوع ، والعدد، والإعراب، وأيضا الحالة ، ويرى الخليل بن أحمد أنه يمكن أن يقال :

هذا رجل أخو زيد

وقد اعترض سيبويه على المثال السابق ووصفه بأنه :

«قبيح ضعيف» يقول سيبويه «وزعم الخليل أنه يجوز أن يقول الرجل : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخى زيد. وهذا قبيح ضعيف ،

---

(١) المرجع السابق ١/ ٨٥ .

لايجوز إلا فى موضع الاضطرار ، ولو جاز هذا لـقلت : هذا قصير الطويل ، تريد : مثل الطويـل . فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعـرفة حالا للنكرة إلا فى الشعر وهو فى الصفة أقبح » [1].

فوجه اعتراض سيبويه يرجع إلى مخالفة قاعدة التعريف والتنكير، فكلمة « رجل » نكرة وأخو « زيد » معرفة بالإضافة .

ومثّل سيبويه لهذه المخالفة بمثال هو :

هذا قصيرٌ الطويلْ

وهذا المثـال لايجوز ، لأنه لم يـراع فيه قاعدة وجوب اتـفاق التنكـير بين الموصوف والـصفة ، كما أنـه لايجوز أيضا لمـا فيه من تـناقض فى المعـنى بين القصر والطول .

وسيـبويه يسـمح لمثل هـذه الأمثلة - الـتى لم يـراع فيها قـاعدة التعـريف والتنكير بين عناصر الكلام - أن تستعمـل فى المستوى الشعرى لخصوصيته التى تتمثل فى ضرورة الوزن والقافية .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ب - ظاهرة ضعف العامل :

الأصل فى الحال أن تـتأخر عن عاملهـا وكذلك عن صاحبـها، ويجوز أن تتقدم عـلى عاملها إذا كان الـعامل فعلا متصـرفا أو وصفا يشبهـه ، فإذا تقدم الحال على عامل جامد أو ضعيف ، أو تقدم على صاحب الحال المجرور، كان ذلك قبيحا عند سيبويه ، يقـول : « ومن ثم صار مررت قائما برجل لايجوز ، لأنه صار قـبل العامل فى الاسـم وليس بفعل ، والـعامل الباء ولو حـسن هذا لحسن ، قائما هذا رجل .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٣٦١ .

فإن قال قائل : أقول مررت بقائماً رجل ، فهذا أخبث ، من قبل أنه لايفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أُسقط رُبَّ قائما رجلٍ . فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسير »[1].

فالقبح هنا عند سيبويه يرتبط بمخالفة القواعد بين العامل والمعمول ففى : مررت قائماً برجل .

تقدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى .

وفى مثل : قائماً هذا رجل .

تقدمت الحال على عامل ضعيف ، لأنه عامل معنوي، أى فى معنى الفعل المفهوم من اسم الاشارة ، فالعامل تضمن معنى الفعل أشير دون حروفه.

وقد ألمح سيبويه إلى أن إعراب الأمثلة السابقة سهل يسير لكن الأجدى والأنفع معرفة قبحها ، أى المخالفة فى ترتيب بناء عناصر الكلام طبقا للعامل والمعمول .

والجائز فى المثالين السابقين أن يقال :

مررت برجل قائما

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وهذا رجل قائما .

ويلاحظ أن سيبويه يجيز أن يكون صاحب الحال نكرة يقول :

ومثل ذلك : مررت برجل قائماً ، إذا جعلت المجرور به فى حال قيام . وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً ، وهو قول الخليل ، ومثل ذلك: عليه مائة بيضا »[2].

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/ ١٢٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٢/ ١١٢ .

جـ - كثرة الحذف:

أطلق سيبويه حكم « قبيح ضعيف » عند تناوله حذف الفعل بعد أداة الشرط « إن » إذا اتصلت بالاسم ، فقال :

« و من ذلك قولك : مررت برجل صالح وإن لا صالحا فطالح» .

ومن العرب من يقول : إن لاصالحاً فطالحاً ، فكأنه يقول :

إن لايكن صالحا فقد مررت به أو لقيته طالحا .

وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لاصالحٍ فطالحٍ على : إن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ .

وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذى تضمر بعد إن لا فى قولك : إن لايكن صالحاً فطالحٍ »[1].

فسيبويه يرى أنه يجوز فى المثال السابق وجهان من الإعراب هما :

١ - نصب الاسم الأول « طالحا » وجر الثانى « فبطالح » .

٢ - نصب الاسمين معاً .

أما جر الاسمين معا فيؤدى إلى كثرة الحذف ، وبالتالى إلى كثرة التقدير فسيبويه يحكم القاعدة التى تقول : إن كثرة الحذف تضعف الكلام، وتصفه بالقبح والضعف، وهذه القاعدة من صنع سيبويه .

والذى رواه يونس مسموع من العرب ، ويونس عالم ثقة عند سيبويه، ومع هذا وصف سيبويه كلام بعض العرب - الذى رواه يونس - بالقبح والضعف .

---

(١) سيبويه الكتاب ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ .

والواجب أن تؤخذ القاعدة من النص اللغوى المسموع من العرب لا أن تكون سهما خارقا يمزق أجزاء الجملة ويصفها بالضعف والقبح .

وقد حكم سيبويه على التركيب الذى وضع فيه بعض الأجزاء فى غير موضعها بالخبث ، وهو حكم يرادف عنده القبح ففى مثل :

هذا زيد أسودَ الناس

وهذا أخوك عبدَ الله

يرى سيبويه أن الكلام السابق « كلام خبيث يوضع فى غير موضعه» [1].

ووجه الخبث هنا هو مجئ الحال معرفة فى المثال الأول [أسود الناس] ومخالفة عبد الله ما قبله فى الحركة الإعرابية فهو مبين له والحال الأصل فيها أن تكون نكرة ، يقول سيبويه :

« فالنكرة تكون حالا وليست شيئا بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك»[2].

رديء :

وصف سيبويه بعض لغات العرب بالرداءة لأنها خالفت الكثرة المضطردة فى الاستعمال ، مثل :

العدد المركب مثل : خمسة عشر يبنى على الفتح دائما سواء أكانت العشرة مقترنة بأل أو مضافة ، هذا ماجاء عن العرب يقول سيبويه « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر فى الإضافة والألف واللام على حال واحدة»[3].

ومن العرب من أعرب كلمة عشر عند الإضافة فيقول :

---

(١) المرجع السابق ٢/ ١١٤ .

(٢) سيبويه الكتاب ٢/ ١١٤ .

(٣) المرجع السابق ٣ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

خمسة عشرْك

يقول سيبويه « وهى لغة ردئية » [1].

ووصف سيبويه تغيير حركة بنية الكلمة بالرداءة والغلط فى قول بعض العرب على لسان أبى الخطاب[2] ادْعِهْ من دعوت فيكسرون العين على التوهم، أى توهم سكون العين للجزم وقبلها ساكن، فيحركون العين بالكسر حتى لايلتقى ساكنان .

وقد كسر قوم من ربيعة الهاء فى قولهم : منهم ، فأتبعوا كسر الميم كسر الهاء، لأن النون ساكنة وليست حاجزا حصينا، وقد وصف سيبويه هذه اللغة فقال : « وهذه لغة رديئة » [3].

ووصف أيضاً قول ناس من بكر بن وائل حين نطقوا كلمتى أحلامكم وبكم، بكسر الكاف فيهما بشدة الرداءة ، فقال وهى رديئة جدا» [4].

خطأ :

خطأ سيبويه بعض التراكيب فى المستوى النثرى للكلام وأجازها فى المستوى الشعرى لحاجته إلى الضرورة، ومثال ذلك الجزم بـ « إذا » وجعلها بمنزلة إن الشرطية ، وإذا أداة شرط تربط بين الشرط والجواب ، ولكن ليس لها تأثير إعرابى ، فهى أداة شرط غير جازمة .

ولكن يجوز أن تأتى جازمة[5] فى الشعر مثل قول الفرزدق :

---

(١) المرجع السابق ٣/ ٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ٤/ ١٦٠ .

(٣) سيبويه الكتاب ٤/ ١٩٦ .

(٤) المرجع السابق ٤ /١٩٦ .

(٥) المرجع السابق ٣/ ٦١ ، ٦٢ .

ترفع لى خِنْدِف والله يرفع لى

ناراً إذا خَمَدت نيرانُهم تَقِدِ

فسيبويه يراعى هنا المستوى الشعرى للكلام ، ويعترف بخصوصيته وأنه يجوز فيه مالا يجوز فى المستوى النثرى .

وعند إضافة الكاف إلى ياء المتكلم فى الضرورة الشعرية يقال : كى بكسر الكاف ، أما كى بفتح الكاف فخطأ عند سيبويه ، لأنه « ليس فى العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة » [1].

فسيبويه خطّأ هنا مثالا مفترضا الغرض منه بيان الخطأ من الصواب.

كما ارتبط حكم « خطأ » عنده أيضا ببنيه الكلمة ، فلا يجوز أن يثنى عشرون ، ومائتان ، وألفان ، فلا يقال : عشرونان ، ولامائتانان ، وألفانان « وهذا لايكون وهو خطأ لا تقوله العرب » [2].

وقد فاضل سيبويه فى تقعيده بين التراكيب ، فذكر منها :

القوى ٢/ ١٦ ، ١٥٨ والأقوى ١/ ١٧٤.

والجيد ١/ ١٦٩ ، ١٨١ ، ٢٦٠ والأجود ١/ ٧٦، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٧٠ ، ٢/ ١٣٦ ، ٣/ ٣٣٦.

والحسن ١/ ٥٤، ٥٨، ١٣٩ والأحسن ١/ ٥٦، ٨٤، ٨٧، ١٢٥

والخبيث ٢/ ١١٤ والأخبث ٢/ ١٢٤

والقبيح ١/ ٢٧٧، ٢٩٤ ، ٣٠٧ والأقبح ١/ ١٠٧، ٣٦١ ، ٣/ ١١.

---

(١) المرجع السابق ٢ / ٣٨٥ .

(٢) سيبويه الكتاب ٣/ ٣٩٣ .

ونذكر هنا بعض الأمثلة على مفاضلة سيبويه بين التراكيب[1] فى القوة :

التركيب القوى	التركيب الأقوي
١ - كم لك درهما .	كم درهماً لك .
٢ - كم أتاك رجلاً .	كم رجلاً أتاك .
٣ - كم ضربت رجلاً .	كم رجلاً ضربت .

فـ « كم » لها الصدارة ، لأنها استفهامية ، ويجوز أن يفصل بينها وبين تمييزها بالجار والمجرور ، والجملة الفعلية، وهذا أسلوب قوي، والأقوى منه أن يلى كم التمييز، فلا يفصل بينهما.

فالتفاضل هنا عند سيبويه يرتبط بترتيب الوظائف داخل التركيب اللغوى .

فالأقوى فى الأمثلة السابقة أن يأتى الكلام على النمط التالى :

مبتدأ + تمييز + خبر

مثل : كم رجلا أتاك .

مما تقدم من طريقة سيبويه فى تقعيده اللغوى نلاحظ مايلى :

١ - أنه تأثر ببعض مصطلحات الحديث عند حكمه على بعض التراكيب اللغوية ، وهذا التأثر كان له قاسم مشترك هو المعنى اللغوى للكلمة قبل أن تصبح مصطلحاً ذا دلالة معينة عند أهل كل علم ، وتأخذ مفهوما خاصا يتفق أو يتغير بين العلوم ومن هذه المصطلحات مصطلح ضعيف ، والضعف فى اللغة : هو ما انحط عن درجة الفصيح[2]، أى أنه أقل منزلة من الفصيح ، وبهذا المعنى عرف عند أهل الحديث ، فالضعيف

(١) انظر المرجع السابق ٢/١٥٨ ، ١٥٩ .

(٢) السيوطى ، المزهر جـ١ ص ٢١٤.

مابعد عن صفات الصحيح، والحسن، وقد قسم علماء الحديث الضعيف إلى أقسام مختلفة منها : المرسل ، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمعلل، والمضطرب ، والمقلوب ، والشاذ، والمنكر ، والمتروك .

أما سيبويه فقد اعتمد على المعنى اللغوى للكلمة ، وأصبح مصطلح الضعف عنده يعنى البعد عن الاستقامة النحوية و الدلالية ، وكان هذا المصطلح يتساوى أحيانا فى الرتبة عند سيبويه مع مصطلح القبح ، فيقول أحيانا « وهذا قبيح ضعيف »[1].

٢ - وضع سيبويه بعض الأحكام التى تعبر عن حالة الجواز، وكذلك القرب من الاستقامة اللغوية ، وهو ماأسماه مستقيم حسن ، مثل : جيد ، وقوى ، وحسن ، وكلها أحكام تدل على جواز التركيب وقبوله نحويا ودلالياً .

وفى المقابل وضع بعض الأحكام التى تدل على عدم الاستقامة اللغوية ، مثل : قبيح ، ضعيف ، قبيح ضعيف ، خبيث. كما وضع أيضاً بعض المصطلحات التى تصف التراكيب الممنوعة مثل : محال ، محال كذب .

والأحكام الخاصة بعدم جواز التركيب مثل : قبيح ، وضعيف ، وخبيث صدرت من سيبويه على أمثلة مفترضة مصنوعة ، لم تدخل فى دائرة المسموع من العرب ، وكان الغرض منها هو بيان الخطأ من الصواب.

كما كان الهدف منها أيضاً هو التدريب على حفظ القواعد النحوية، فهى نماذج للشرح والإبانة ، كأن يقول مثلاً :

- فلو قلت .
- فإن قال قائل .

وانصب القليل من هذه الأحكام على المسموع من العرب .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢/ ١٢٤.

مثل قول ذى الرمة :

كأن أصواتَ من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج

فقد فصل ذو الرمة بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور لذا وصف سيبويه هذا الفصل بالقبح [1].

وفى قول بعض العرب كما رواه يونس :

مررت برجل صالحٍ إن لا صالح فبطالح

وصف سيبويه القول السابق بأنه قبيح ضعيف [2].

وكان على سيبويه ألا يخطّئ النصوص اللغوية المسموعة من العرب، وألا يصدر أحكاما عليها بالقبح والضعف ، بل كان عليه أن يصف هذه النصوص ، ويشير إلى أنها لاتتفق مع الكثرة المضطردة من النصوص الأخرى .

ويلاحظ أن سيبويه لم يضع المعايير الدقيقة التى تفرق بين هذه الأحكام ، فلم يكن هناك فرق عنده بين القبيح والضعيف ، ولا بين الجيد القوى ، فأحيانا يصف الظاهرة اللغوية بالقبح ويصفها نفسها بالضعف أو الخبث ، ويعنى بذلك عدم الجواز والبعد عن التركيب المستقيم الحسن .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٦٢ .

الخاتمة

يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

١ - التأثر بالمنهج :

تأثر سيبويه بمنهج أهل الحديث فى مراعاة الدقة التامة فيمن يؤخذ عنه النص اللغوي، فقد اهتم سيبويه بهذا المنهج، وأخذ اللغة عن أهل الثقة من العرب ، وعمن يوثق به من الرواة ، فالتثبت فى مصدر الرواية اللغوية، والأخذ عمن يوثق به كان منهجا لسيبويه ، كما كان منهج علماء الحديث من قبله .

٢ - التأثر بالمصطلح :

تأثر سيبويه ببعض المصطلحات عند علماء الحديث ، وجعل هذه المصطلحات أحكاما ، يصدرها على بعض التراكيب اللغوية مثل :

حسن ، جيد ، قوى ، ضعيف كما أضاف بعض المصطلحات الخاصة به، مثل : قبيح ، خبيث ، ردئ ، مستقيم، خطأ .

٣ - الأحكام التى أطلقها سيبويه كانت تقع على التراكيب اللغوية المفترضة والمصنوعة لغرض الشرح والتعليم، وأن القليل منها انصب على الأمثلة المسموعة من العرب.

٤ - التراكيب اللغوية عند سيبويه تنقسم إلى قسمين :

جائزة ، وغيرجائزة وقد وصف النوع الأول ببعض الأوصاف منها :

مستقيم ، وحسن ، وقوى ، وجيد ، وعربى جيد ، وجائز .

أما النوع الثانى فقد أصدر عليه بعض الأحكام منها :

قبيح ، ضعيف ، خبيث ، ردئ ، محال ، خطأ .

٥ - **لم يضع سيبويه المعايير الدقيقة** التى تفرق بين الأحكام التى أصدرها على التراكيب اللغوية ، فلا نجد عنده فرقاً بين القوى والجيد ، والحسن ولابين القبيح ، والضعيف والخبيث ، وإن كان يجمع كل هذه الأحكام فى دائرتين :

الأولى : المستقيم الحسن [الجائز] .

وهو التركيب الذى وضع فيه كل عنصر فى موضعه الصحيح نحويا .

الثانية : غير الجائز .

وتضم التراكيب التى وضعت فيها بعض العناصر فى غير موضعها الصحيح نحويا .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

المصادر والمراجع

- د. أحمد عمر هاشم ، أضواء على مصطلح الحديث ، دارالمنار القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- د. بكرى شيخ أمين ، أدب الحديث النبوى ، دار الشروق بيروت - القاهرة ، ط الخامسة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- د. تمام حسان ، الأصول ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٢م.
- ابن تيمية (أبوالعباس أحمد) ، علم الحديث ، تحقيق وتعليق موسى محمد على ، عالم الكتب ، بيروت ، ط الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن جنى، الخصائص ، حققه محمد على النجار، عالم الكتب ، بيروت ، ط الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- د. خديجة الحديثى ، دراسات فى كتاب سيبويه ، وكالة المطبوعات - الكويت ، دار غريب للطباعة ، القاهرة .
- الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسن) ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط الثانية ، ١٩٨٤م.
- الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض ، ط الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ - ١٩٧٩م .

- السيرافى (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) ، أخبار النحويين البصريين ، تحقيق طه محمد الزينى ، محمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابلى الحلبى بمصر ، ط الأولى ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) .

* كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط الأولى .

* المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، عيسى البابلى الحلبى بالقاهرة، بدون تاريخ .

- د. صبحى الصالح ، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة ، دار العلم للملايين، بيروت ط الخامسة ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٦م.
- ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- أبو الطيب اللغوى (عبد الواحد بن على) ، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر بالقاهرة ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الطيبى (الحسين بن عبد الله ت ٧٤٣)، الخلاصة فى أصول الحديث، تحقيق صبحى السامرائى ، مطبعة الإرشاد - بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- د. عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- عبد الوهاب عبد اللطيف ، المعتصر من مصطلحات أهل الأثر ، مطبعة الفجالة بالقاهرة ، ط الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- على النجدى ناصف ، سيبويه إمام النحاة ،عالم الكتب بالقاهرة ، ط الثانية ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن فارس ، الصاحبى ، تحقيق أحمد صقر ، عيسى البابلى الحلبى بالقاهرة ، بدون تاريخ.
- القفطى (جمال الدين أبوالحسن على بن يوسف ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ابن كثير ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، تأليف أحمد محمد شاكر ، دار الكتب - بيروت - لبنان ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- د. محمد أديب صالح ، لمحات فى أصول الحديث ، المكتب الإسلامى بيروت - دمشق ، ط الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف .

  * الضرورة الشعرية فى النحو العربى ، مكتبة دار العلوم ١٩٧٩م.

  * النحو والدلالة ، مطبعة دارالسلام بالقاهرة ، ط الأولى ١٩٨٣م.
- د. محمد محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين ، سلسلة البحوث الإسلامية ، مطبعة الأزهر الشريف بالقاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- د. محمود الطحان ، تيسير مصطلح الحديث ، مطابع دار التراث العربي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- د. محمود فهمي حجازي .

* علم اللغة العربية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، بدون تاريخ .

* الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة ، بدون تاريخ .

- د. مصطفى جطل ، نظام الجملة ، المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، حلب ، سوريا ، ١٩٨٢م.

- ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الخامسة ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى